كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في: علوم المحاسبة و المالية

تخصص : محاسبة وجباية معمقة

من طرف : بن يحي يحي & بن لدغم عبد الكريم

بعنوان

أثر استخدام النظام المحاسبي على جودة القوائم المالية

دراسة حالة عينة من المؤسسات ولاية تلمسان

نوقشت بتاريخ .....14../06.../..2018... أمام لجنة المناقشة المكونة من :

أ. بن لولو سليم	جامعة تلمسان	رئيسا
أد.بوتلجة عبد الناصر	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.بن لدغم فتحي	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية

2018 - 2017

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في: علوم المحاسبة و المالية

تخصص : محاسبة وجباية معمقة

من طرف : بن يحي يحي & بن لدغم عبد الكريم

بعنوان

أثر استخدام النظام المحاسبي على جودة القوائم المالية

دراسة حالة عينة من المؤسسات ولاية تلمسان

نوقشت بتاريخ .14..../..06.../..2018... أمام لجنة المناقشة المكونة من :

د. بن لولو سليم	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د بوثلجة جمال عبد الناصر	جامعة تلمسان	مشرفا
د. بن لدغم فتحي	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية

2018 - 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى ركيزة وريحان البيت،إلى من حبها يسري في شرايبني وقلبي،إلى أعذب وأرق اسم انحفر في قلبي إلى ينبوع الرحمة والشفقة والأمان إلى أجمل كلمة نطق بها لساني أمي الحبيبة أطال الله عمرها

إليك يا أغلى إنسان في الكون،إليك يا من أوصلني درب الأمان وكان لي درع أمان أحتمي به،إليك يامن أعطى وضحى،وكان صبره وحرصه وإصراره نبرا يضيء مسيرة حياتي فهو معلمي وصانع أفكاري وأفراحي أبي حبيبي

إلى مصابيح البيت وسندي في هذه الحياة إخوتي حفظهم الله.

إلى جدتي العزيزة الغالية أدام الله عليها نعمة الصحةو العافية.

إلى من تعب معي وحمل هموم فؤادي إلى من قاسمني تعب هذا البحث وكل عائلتي

إلى كل من يعرفني منذ الطفولة وكل من قاسمني حلو ومرارة الأيام

إلى كل مدافع عن دينه غيور على لغة القرآن الكريم محب لوطنه.

إلي ابن عمي والي صديقي رحمهما الله فلا تنسوهم بالدعاء.

الطالب: بن يحي يحي.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين إلى الزوجة الكريمة و إلى الأبناء

إلى جميع الأصدقاء و الأحبة

إلى جميع طلاب الدفعة

إلى كل من ساعدنا على إتمام هذا العمل

الطالب: بن لدغم عبد الكريم

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات وبتوفيقه تنجز الأعمال نحمده سبحانه وتعالى أن وفقنا في إنجاز هذا العمل ونسأله أن يتقبل منا قبولا حسنا وبعد:

نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذتنا المشرفة " الأستاذ الدكتور" برقلية عبد القادر" الذي أحاط هذا البحث بالاهتمام وتعهد بالرعاية والتوجيه.

فكان لتوجيهاته الفعالة وإرشاداته الناجعة الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث.

دون أن ننسى بعض الأساتذة والطلبة الذين ساعدونا ووجهونا لإعداد هذه المذكرة.

كما نشكر الأستاذ " لعريبات" الذي لم يبخل علينا بالمعلومات والتوجيهات

وشكرا إلى كل من ساعدنا من قريب ومن بعيد ولو بكلمة تشجيع أودعاء.

وشكرا.

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"من علمني حرفا أصبحت له عبدا"

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلي تبيان جودة القوائم المالية و التي من أهمها الميزانية و جدول النتائج و جدول رؤوس الأموال.....، من خلال استخدام النظام المحاسبي المالي وقد تم عرض نبذة تاريخية عن النظام المحاسبي و استعراض النصوص القانونية و أسباب والأهداف التي دفعت الدولة الجزائرية للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلي نظام الذي يتضمن مجموعة كبيرة من المبادئ المستوحاة من المعايير الدولية ias وifrs و الذي لعب دورا هما في تحسين المردودية المالية للمؤسسات الجزائرية و عمل على جلب مستثمرين أجانب ورؤوس أموال. وتحسين للقوائم المالية من ناحية الشكل و المضمون و جودتها التي استعرضنها من خلال المفاهيم و الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية و المالية ودورها الفعال في إعطاء صورة حقيقية لحالة المؤسسة كما أبرزنا أهم مستخدمي القوائم المالية و المعلومة المحاسبية. وللإجابة عن الإشكالية والفرضيات المقترحة استخدمنا الأسلوب الوصفي للإلمام بالجانب النظري ودراسة حالة وتحليل البيانات و المقابلات الرسمية و تحليل الاستبيان في الجانب التطبيقي و توصلنا إلي مجموعة من النتائج أهمها:

النّظام المحاسبي المالي اثر بصفة مباشرة علي قوائم المالية من خلال ما جاء به من معايير و مبادئ.

المعلومة المالية المستخرجة من القوائم المالية ذات جودة تلعب دور في تحسين أداء المؤسسة.

كلمات مفتاحيه :النظام المحاسبي المالي. Scf القوائم المالية، جودة المعلومات المالية، الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

Summary:

The objective of this study is to present the quality of the financial statements and their relation to the real state of the institution. For this purpose, the financial accounting system was used with a brief history and a review of the legal texts and the motives of the Algerian state to move from the national accounting plan to the international standards (IAS / IFRS). In order to answer the problem and the proposed hypotheses, the descriptive approach was used in relation to the theoretical side, as well as case study and data analysis in the applied side.

Keywords: Financial Statements Organization Financial Accounting System.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداءات	أ – ب
التشكرات	ج
الملخص	د
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	و– ز
قائمة الأشكال	ح – ط
قائمة الاختصارات	ط
المقدمة العامة	01
الفصل الأول: الإطار النظري	
المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي	06
المطلب الأول:لمحة عن النظام المالي المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية	06
المطلب الثاني: استعراض النظام المحاسبي المالي	06
المطلب الثالث: الأسباب و مستجدات و أهداف النظام المحاسبي المالي	08
المطلب الرابع:الإطار التصوري	09
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	12
المطلب الأول:مفهوم وخصائص القوائم المالية	12
المطلب الثاني:أهداف و عناصر القوائم المالية	13
المطلب الثالث:عرض القوائم المالية ومعلوماتها العامة	14
المبحث الثالث:مفاهيم حول المعلومة المالية والمحاسبية	20
المطلب الأول:مفهوم وخصائص المعلومة المالية و المحاسبية	20
المطلب الثاني:القيود على استخدام الخصائص النوعية	24
المطلب الثالث: أهمية المعلومة المحاسبية:	24
المطلب الرابع: معايير جودة المعلومة و مستخدميها	25
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية	

مقدمة:	28
المبحث الأول: رسائل الماجستير	29
المبحث الثاني : أطروحات الدكتوراه	33
المبحث الثالث :مجلات	41
علاقة البحث بالدّراسات السابقة	45
الفصل الثالث: دراسة ميدانية	
تمهيد	46
المبحث الأول : الطريقة و الأدوات	46
المطلب الأول:منهجية الدراسة	46
المطلب الثاني: عرض الاستبيان	46
المطلب الثالث:مجتمع الدراسة	47
المبحث الثاني : تحليل النتائج دراسة الميدانية	49
المطلب الأول : صدق الثبات	49
المطلب الثاني: تحليل أفراد مجتمع الدراسة.	51
المطلب الثالث :تحليل نتائج	53
المطلب الرابع: تقييم النموذج من الناحية القياسية والإحصائية.	59
خلاصة	63
خاتمة	64
قائمة المراجع	65
قائمة الملاحق	67

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ملخص عن دراسات السابقة	35
02	يمثل توزيع الاستبيان على الإطارات	40
03	يمثل هيكل الاستبيان	40
04	الفاكرونباخ	42
05	ثبات وصدق أداة الدراسة	42
06	توزيع أفراد عينة الدراسة	43
07	تحليل بعض عبارات الاستبانة الخاصة ب جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي	46
08	قياس عناصر القوائم المالية وفقا للقيمة العادلة يوفر معلومات جيدة عن أداء المؤسسات	47
09	قائمة التدفقات النقدية للخزينة من أهم القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي	48
10	القوائم المالية تقدم معلومات مالية لمختلف احتياجات الإدارة الأزمة لاتخاذ القرار	49
11	القوائم المالية تتسم بمعلومات سهلة وقابلة للفهم	49
12	التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي يهدف إلى تحسين عملية تقييم ومقارنة أداء المؤسسات	50
13	Corrélations الارتباط الخطي	51
14	Coefficients[a] المعاملات	52
15	ANOVA[a] التحليل بطريقة التبان	53

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	مخطط توضيحي للخصائص المعلوم المحاسبية	**16**
02	مخطط يوضح مستخدمي المعلومة المحاسبية	**20**
03	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.	**43**
04	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	**43**
05	توزيع فئات المستوى التعليمي.	**44**
06	التخصص العلمي	**44**
07	المسمى الوظيفي	**45**
08	قياس عناصر القوائم المالية وفقا للقيمة العادلة يوفر معلومات جيدة عن أداء المؤسسات	**46**
09	قائمة التدفقات النقدية للخزينة من أهم القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي	**47**
10	القوائم المالية تقدم معلومات مالية لمختلف احتياجات الإدارة الأزمة لاتخاذ القرار	**48**
11	القوائم المالية تتسم بمعلومات سهلة وقابلة للفهم	**48**
12	التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي يهدف إلى تحسين عملية تقييم ومقارنة أداء المؤسسات	**49**

قائمة الاختصارات و الرموز

المعني المصطلح باللغة العربية	الاختصار
معايير المحاسبية الدولية	Ias
معاييرالإبلاغ الدولي	Ifrs
النّظام المحاسبي المالي	Scf
المخطط المحاسبي الوطني	Pcn

قائمة الملاحق

البيان	الرقم
استمارة استبيان	59

تمهيد

تعتبر التكتلات الاقتصادية و التّوسع الاقتصاد العالمي وتشعب و تعاظم الشركات العابرة للقارات و المنظمات من جهة والفضائح المالية التي عصفت باقتصاديات الدول من جهة أخرى أحد أبرز الدوافع التي أدت بالدول إلى العمل على إيجاد وسيلة أو نظام يضمن لها سلامة رؤوس أموالها في الخارج قبل الداخل لهذا ارتأت لمسايرة هذه التغيرات و التطورات للبحث عن إحداث معايير دولية تتماشي مع الكم الهائل لحركة رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي، جوهرة هذه الأخيرة يهدف إلي استعراض قوائم مالية تتسم بالقبول و بمعلومة ذات جودة مالية و محاسبية ومن هذا المنطلق لجأت الجزائر بعد عدم تلبية المخطط الوطني لحاجيات مستخدميه و عدم مسايرته التطورات الاقتصادية المستمرة و ظهور عليه حالة العجز والنّقص من خلال ما يقدمه من معلومات محاسبية لصالح مستخدميه و على غرار باقي الدول العالم، تم استحداث نظام محاسبي مالي (scf) مستوحى من المعايير الدولي(ias.ifrs) الذي يخلق بعض الفرص لمواكبة التطور العالمي الحاصل كما أن التطبيق لنظام مالي محاسبي ذو مقاييس عالمية يساهم في مقارنة الكشوف المالية و التقارير والمعلومات المالية التي تعد ضرورة حتمية و شرط بارز لتوفير أفضل المواد على الصعيد العالمي وخفض التكاليف المعاملات.

كما تجدر الإشارة أن القوائم المالية في النظام القديم أصبحت اقل ملائمة مع نمو النشاط التجاري الدولي وعمليات الاستثمار الأجنبي ظهرت الحاجة إلي إتباع مجموعة من المعاير الدولية لإعداد القوائم المالية ذات جودة عالية باعتبار هذه الأخيرة احد مخرجات المؤسسات والصورة التي تعكس نشاط منشأة ما خلال مدة زمنية ووسيلة تبادل واتصال بغرض تقديم معلومات مالية للأطراف المعنية من خلا شفافية ومصداقية القوائم المالية ووصولها بصفة سليمة للمستخدمين.

إنّ التّحول من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المالي المحاسبي ليس مجرد تغيير في المعايير المحاسبية الوطنية بل هو نظام مختلف لقياس الأداء في التّواصل مع الأسواق المالية وجذبا للمستثمرين. وإظهار حالة الشركات الجزائرية من خلال المعلومات و قوائمها المالية بالنسبة للذين يرغبون في استثمار رؤوس أموالهم مما يبين أداء هذه الشركات ، فيلعب دورا بارزا في القرارات الاستثمارية .

الإشكالية

و لهذا الغرض تطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير استخدام النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية ؟

فرضيات

– استخدام النظام المحاسبي المالي أدى إلى تحسين مردودية المؤسسة .

– أحدث النظام المحاسبي عدة تغيرات على طريقة عرض وإعداد القوائم المالية.

– عرض القوائم المالية تبعا للنظام المالي المحاسبي أدّى إلى توفر معلومات ذات جودة عالية قابلة للاستعمال من طرف المستخدمين لها

مبررات الدراسة:

- محاولة إدراك و فهم النّظام المحاسبي المالي و مدى استخدامه في المؤسسة الجزائرية
- معرفة آثار النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية.
- حتمية معرفة النظام المحاسبي المالي و مخرجاته لأنه من أولويات المؤسسات و هذا سيعمل على مساعدتنا في مسارنا المهني.

الصّعوبات العلمية:

ومن طبيعة الأمور أن كل بحث لا يخلو من الصعوبات وهذه الصعوبات لا تخرج في مجملها عن تلك التي يمكن أن يلقاها أي باحث وتتمثل هذه الصعوبة في قلة المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الدراسة ولم نتمكن من البحث عليها لقصر المدة التي أتيحت لنا لإنجاز هذا البحث وصعوبة الحصول على معلومات من طرف أفراد المؤسسة.

أهداف الدراسة:

من خلال بحثنا تطرقنا إلى مجموعة من الهداف من خلال إطار النظري وتطبيقي.

- تحديد أثر استخدام النظام المالي المحاسبي على القوائم المالية من خلال جودة المعلومات المالية.
- مدى استجابة المؤسسات الجزائرية للمعايير المحاسبية الدولية الموصي بها من طرف النظام المحاسبي المالي من أجل تفادي المؤسسة الأخطار.
- عرض عناصر القوائم المالية و تحليلها من خلال الدراسة الميدانية في عينة من المؤسسات الوطنية

- عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية من خلال النظام المحاسبي المالي وأنه مساير لمختلف الأنظمة العالمية المستوحى منها

أهمية الدراسة:

تمثلت في إظهار النظام الذي تبنته الجزائر من خلال درجة استخدامه من طرف المؤسسات الوطنية مما أدى إلى ظهور العديد من التساؤلات المطروحة للدراسة و البحث، ومن بينها أثر تطبيق النظام المحاسبي على جودة القوائم المالية.

- حيث تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات عناصر النظام المالي و كذا تقديم صورة صادقة عن حالة المؤسسة.
- إبراز أهمية المعلومات المحاسبية و دورها في المؤسسة اقتصادية الجزائرية
- إعطاء رؤية حول المعلومة المالية المحتويات في القوائم المالية من خلال تبني النظام المحاسبي المالي

توفير معلومة محاسبية و الاعتماد عليها يبقى مرهونا بمدي توفرها على مجموعة خصائص التي تتوفر عليها لتكون ذات فائدة في اتخاذ القرار.

حدود الدّراسة

تشمل حدود الدراسة مكانها و زمانها تطبيقها أما من الناحية زمانها هو أهم ما جاءت به ممارسة النظام المحاسبي المالي في المؤسسات بعد انتقال من المخطط الوطني و أما من ناحية المكان هو توزيع استبيان في حدود ولاية تلمسان على عينة من المؤسسات و المقابلات الشخصية مع أهل الخبرة .

منهج الدّراسة:

تمثل إتباع منهجين للإجابة على إشكالية و اختبار الفرضيات فتم اعتماد على المنهج الوصفي للبيانات المرتبطة بدراسة من خلال اعتماد على المراجع و الملتقيات و المذكرات و دراسات السابقة المرتبطة بالموضوع و هذا لتغطية الجانب النظري ، بالإضافة إلى منهج تحليلي و إحصائي لمخرجات الاستبيان الموزع في جانب التطبيقي.

هيكل الدّراسة:

للإلمام بجوانب الموضوع شملت دراستنا ثلاث فصول منها النّظرية و الدّراسات السابقة و الدراسة الميدانية حيث أننا في الفصل الأول تطرقنا إلى نبذة تاريخية عن إعداد النظام المالي المحاسبي من خلال النّصوص القانونية مبرزين الأسباب و الأهمية و الأهداف التي دفعت الجزائر إلى تبنيه وركزنا على مخرجات النظام المحاسبي و الصفات النوعية للمعلومة المحاسبية التي تلعب دورا كبيرا في تحسين جودة القوائم المالية لأي مؤسسة أما في الفصل الثاني فقد اقتصرنا على مختلف الدّراسات السابقة التي تمثلت في أطروحات و مذكرات و مجلات تناولت جوانب مختلفة و من وجهات نظر مختلفة حول موضعنا في فترات مكانية و زمانية مختلفة، أما الفصل الثالث: حولنا إسقاط الجانب النظري للنظام المحاسبي المالي و الذي يتمثل في أثره على القوائم المالية من خلال المقابلات تحليل و صف لمخرجاتها و ذكره بعض مزاياه و عيوبه استخدام النظام المحاسبي وتم توزيع استبيان على ثلاث فئات في ميدان المحاسبي لتعزيز البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري

تمهيد:

في هذا الفصل سنتطرق إلى مفاهيم عامة و أساسيات حول النظام المالي المحاسبي و طريقة تبنيه من قبل الجزائر بداية من الإصلاحات المحاسبية الجزائرية و كذا النّصوص القانونية الصادرة إلى غاية التعليمة الوزارية بغية التسريع في تطبيقه بدءا بتقديم لمحة عن هذا النظام في ظل المعايير الدولية الخصائص و المبادئ و الاتفاقيات التي جاء بها و أسباب تبنيه كيفية عرضه للقوائم المالية و الهدف من إعدادها،مستجدات و أهداف النظام المالي المحاسبي و صولا إلى الخصائص النوعية للمعلومة المالية و كذا معايير جودة المعلومة المحاسبية .

المبحث الأول:النظام المحاسبي المالي

المطلب1:لمحة عن النظام المالي المحاسبي في الجزائر فيظل المعايير المحاسبية الدولية[1]

من خلال عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر قام المجلس الوطني المكلف بمهمة التوحيد المحاسبي العمل على اعداد نظام محاسبي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية والذي يتمثل في النظام المالي المحاسبي و الذي يختلف تماما عن المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 من حيث تعريف الإطار التصوري و القواعد العامة و خصوصيات التسجيل المحاسبي و التقييم و كنا من خلال عرض و تقديم قوائم مالية وتوحيد المعلومة المالية لمستخدميها فهو يهدف إلى تجاوز نقائص المخطط السابق و مسايرة البيئة الدولية وتماشيا مع الإصلاحات و التحولات الاقتصادية في الجزائر و من هذا المنطلق قامت الجزائر بإعداد نظام مالي محاسبي يستند على المعايير الدولية للمحاسبة ويتوافق معها يحقق من جهة تطبيق المعايير و من جهة أخرى يحافظ على الخصوصيات الوطنية باتخاذ نظام محاسبي يعتمد على قائمة حسابات [2]

المطلب الثاني02:استعراض النظام المحاسبي المالي

1) النّصوص القانوني: من خلال ما سنحاول التطرق إليه نجد أن الجزائر اعتمدت النموذج التي تكون فيه الدولة هي المشرف على منهجية المعايير المحاسبية بمعنى النموذج الذي يركز على الاقتصاد الكلي و هذا بهدف تحديد مبادئ و أساسيات النظام المالي المحاسبي قام المشرع الجزائري إلى إصدار نصوص قانونية بهدف الإسراع إلى تطبيقه كالتالي:

-نص القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428الموافق ل 25 نوفمبر 2007 .

-المرسوم التنفيذي رقم 08 - 156المؤرخ في 20 جمادي الأولى عام 1429 الموافق ل 06 ماي سنة 2008 و المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007و المتضمن النظام المالي المحاسبي [3]

-القرار المؤرخ في 3 رجب عام 1429 الموافق ل 26 جويلية 2008 و المتضمن تحديد قوائم التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها .

[1] عمار بن عيش " معوقات تطبيق النظام المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية" دراسة حالة ولاية بسكرة مجلة جزائرية للتنمية الإقتصادية عدد 1- ديسمبر 2014 ص 80

[2] لخضر علاوي "نظام المحاسبة المالية سير الحسابات و تطبيقاتها " باب العزوز الجزائر طبعة مصححة ومنقحة 2014ص 11

[3] عمار بن عيش نفس المرجع السابق ص 86

-القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 جويلية 2008 و المتضمن تحديد أسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين و النشاط المطبق على المؤسسات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية بسيطة.

-التعليمة الوزارية (وزارة المالية)رقم 02بتاريخ2009/10/29 و المتضمنة التطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي.[1]

2) مفهوم النظام المالي المحاسبي:

المحاسبة المالية نظام يهدف إلى تنظيم المعلومات المالية حيث يسمح بتخزين المعطيات القاعدية والعددية عن طريق تصنيفها تقييمها و تسجيلها و يهدف أيضا إلى عرض كشوف (جداول مالية) تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية.[2]

3) الخصائص التي يجب أن تتوفر في النظام المحاسبي

- أن يكون متناسقا مع احتياجات المؤسسات التي صمم من أجلها
- سهولة التّعامل به و المرونة ليتكيف بسرعة مع الواقع الاقتصادي دون أن يفقد جوهره
- يجب أن تكون التّكلفة في حدود إمكانية المؤسسة
- و في الأخير إمكانية تطبيقه و تنفيذه.

[1] كتوش عاشور " المحاسبة العامة أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفقا لنظام المحاسبي المالي scf"2013 طبعة الثانية

[2] د.احمد بوراس.محمد بوطلاعة "مساهمة النظام المحاسبي في تعزيز مبادئ حوكمت الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في شرق الجزائري "مجلة البحوث الاقتصادية أم البواقي 2015 العدد الثالث ص 16

المطلب الثالث:الأسباب و مستجدات و أهداف النظام المحاسبي المالي

1 أسباب تبني النظام الجديد

يمكن التّطرق إليها من خلال عدة نقاط[1]:

- ظهور العولمة وسيطرة الفكر الرأسمالي على الفكر الاقتصادي.
- العبور من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق في الجزائر.
- ضغوطات دولية من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والقصد من ذلك التّبني والالتزام بالمعايير الدولية.
- الإصلاحات الجديدة والتوجهات الاقتصادية الجديدة.
- عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني مع احتياجات الشركات التي تتعامل مع الأسواق الدولية ،ومحاولته جلب المستثمرين ورؤوس أموال الشركات الأجنبية.
- تبني مبادئ وقواعد واضحة ترقيها إلى العالمية.

كل هذه المستجدات الحاصلة على المستوى المحلي والعالمي دفعت بالجزائر نحو الاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد ،لتسهيل عملية مواكبتها للاقتصاد العالمي.

2 المستجدّات التي جاء بها النظام المحاسبي:

أظهر هذا النّظام الاقتصادي عدة استحداثات جديدة تمثلت فيما يلي:

▪تبنّي حل دولي يساهم في تقريب الممارسة المحاسبية الوطنية للبلاد مع الممارسات المحاسبية العالمية التي تساهم في مواكبة المفاهيم الاقتصادية الجديدة، و مبادئه الأكثر تكيفا وإنتاج معلومات مفصلة.

▪ أعطى رؤية واضحة عن القواعد التي يجب أن تسير العمل المحاسبي خاصة تسجيل المعاملات وتقييمها وإعداد القواعد المالية و الذي يقلّل من مخاطر التّدخل الإداري و الإداري للمعالجة اليدوية في القواعد وتسهيل فحص البيانات.

[1] سفيان نقماري " واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي العوائق و الرهانات" ملتقي وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية 14 جانفي 2013

- عمل على سداد وتكفل باحتياجات المستثمرين الحالية أو المحتملة، خاصة الذين بحوزتهم معلومات عن المؤسسات المنسقة القابلة للقراءة،والتي تسمح كذلك بالمقاربة واتخاذ القرار.
- إمكانية الهيئات الصغيرة من تطبيق نظام معلوماتي أساسه محاسبة مبسطة

3 أهداف النظام المحاسبي[1]

- يقوم بتوفير مختلف المعلومات والبيانات الكمية و المالية و المحاسبية لمختلف الشرائح الإدارية و الأقسام المختلفة للمؤسسة في التّوقيت المناسب[2]، ليمكن من القيام بعملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- توفير المعلومات التي تحتاجها الأطراف الخارجية المختلفة كأجهزة الإشراف و الرقابة.
- تحقيق مختلف الأهداف المتعلقة بالحياة الاقتصادية و الاجتماعية العامة لتساير الوظيفة الاجتماعية للمحاسبة.

المطلب الرابع:الإطار التصوري:

يمثل الإطار التصوري للمحاسبة المالية الدليل المعتمد لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها و اختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض الأحداث و غيرها من المعاملات الاقتصادية غير معالجة بموجب تأويل أو معيار محاسبي و بالتالي يعرف الإطار التصوري:[3]

- مجال تطبيق المحاسبة المالية
- المبادئ و الإتفاقيات المالية
- المحاسبة عن الأصول و الخصوم و الأموال الخاصة و المنتجات و الأعباء

أ-مجال التطبيق:champ d'application

مجال التطبيق يلزم كل المؤسسات التالية بمسك القوائم المالية نذكر منها الآتي:

-الشركات والمؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

[1] دكتور محمد جمال علي هلالي .دكتور عبد الرزاق شحادة "محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية و شركات التأمين) دار منهاج لنشر عمان 2009 الطبعة الأولى ص 288

[3] أ.لياس قلاب و أ.د. وسيلة بن ساهل "دور مخرجات النظام المحاسبي المال في تحسين عمل المدقق الجبائي دراسة تحليلية لملف جبائي الخاضع لتدقيق المصوب "مجلة البحوث الاقتصادية جامعة ام البواقي العدد الثاني 2017 ص158

الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع و الخدمات التجارية و الغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة .

كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ويستثنى من مجال تطبيق المحاسبة المالية الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

ب–المبادئ و الإتفاقيات المحاسبية :les principes et les conventions comptables

يعرض من خلال الإتفاقيات المحاسبية المبادئ و الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

***الإتفاقيات المحاسبية (الفرضيات):Convention comptables**

1-استمرارية الاستغلال:[1]continuité d'exploitation

يتم إعداد البيانات المحاسبية بافتراض أن المشروع مستمر في المستقبل أي أن المؤسسة ليس لها نية التوقف عن النشاط

2-محاسبة التعهد: Comptabilité d'engagement

تتم المعالجة المحاسبية بمجرد حدوث الإنفاق و ليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية

ج– المبادئ المحاسبية:[2]Principes comptables

اعتمد النظام المحاسبي المالي المبادئ المحاسبية المعترف بها على المستوى العام من خلال تبنيه لمبادئ المحاسبة الدولية كالتالي:

1-* مبدأ التكلفة التاريخية:Cout historique

يقر هذا المبدأ على أن تسجيل الأحداث الإقتصادية بتكلفة شرائها (الاقتناء) أو إنتاجها.

2-*مبدأ عدم المقاصة :Non compensation

[1] د منصور حامد وآخرون "أصول المحاسبة المالية في المشروع التجاري الفردي"، الطبعة الأولى القاهرة 2017 ص 20

[2] رائد جميل جبر " إمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية المحلية" مجلة البحوث الإقتصادية أم البواقي المجلد الرابع العدد الثاني 2017 ص 430

ينبغ عدم القيام بالمقاصة بين مختلف عناصر الأصول و الخصوم, الإيرادات و الأعباء إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونيا أو جراء اتفاقية مثلا المقاصة التي تتم بين الرسم على القيمة المضافة على المشتريات و الرسم على القيمة المضافة على المبيعات.

3-*مبدأ مداومة الطرق المحاسبية: Permanence des méthodes comptables

وهذا بهدف الحفاظ و المداومة على المنهج المحاسبي المعتمد من سنة مالية إلى أخرى .

4-*مبدأ استقلالية الذمة المالية:ينص هذا المبدأ على أن المؤسسة وحدة اقتصادية و قانونية قائمة بذاتها عن الذمة المالية لملاكها.

5-*مبدأ الأهمية النسبية:Importance relative

يعتمد هذا المبدأ في تصنيف المعلومات.

6-*مبدأ الدورية السنوية:Périodicité

تقوم المحاسبة على أساس دورة مالية مكتوبة من 12 شهرا كما تجدر الإشارة إلى أن هناك حالات استثنائية حيث قد تكون الدورة المالية أقل من 12 شهرا مثلا في بعض القطاعات الزراعية.

7-*مبدأ استقلالية الدورات المالية:Indépendance des exercices

ينصّ هذا المبدأ على أن كل دورة مالية يجب أن تكون مستقلة عن الأخرى في تحمل الأعباء و إيراد المنتجات.

8-* مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية أو السابقة: [1]

يعني هذا المبدأ مراعات استقلالية الدورات المالية من خلال احترام الدورة المالية المقفلة و عدم المساس بالحسابات الافتتاحية للسنة المالية الحالية لمخالفة هذا لمصداقية المحاسبة.

9-* مبدأ الوحدة النقدية:Convention de l'entité monétaire

يفرض هذا المبدأ على جميع المؤسسات داخل الإقليم الوطني تقديم القوائم المالية بالعملة الوطنية و في حالة الأحداث التي تقع بالعملة الأجنبية فقد حدد النظام المحاسبي المالي طرق معالجتها.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

[1] سعيد عبد الحليم"محاولة تقيم الإفصاح القوائم المالية في ظل النظام تطبيق النظام المحاسبي المالي" رسالة دكتوراه جامعة محمد الخيضر بسكرة 2015 ص121

تعد القوائم المالية من الأمور الهادفة والمهمة وذلك لإعطاء رؤية لحالة المؤسسة وقياس أنشطتها ومقارنتها خلال فترات مختلفة ومن تم عرضها على الأطراف المستفيدة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المختلفة باختلاف مصالحهم الحاضرة أو المستقبلية ورغم اختلاف المعلومات الصادرة عن المؤسسة حول المنشأة الاقتصادية إلا أن التقارير والقوائم المالية تحتل المرتبة الأفضل وذلك لعدة أسباب.

المطلب الأول:مفهوم وخصائص القوائم المالية

أولا:المفهوم[1]

القوائم المالية هي المخرج النهائي من مخرجات المحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين، والمهتمين بالأنشطة والتي تمكن هذه الفئة من التعرف على العناصر الأساسية المؤثرة على النتائج التي توصلت إليها

وهي ملخصة لمختلف البيانات والمعلومات المحاسبة حيث تقوم بتجميعها وتبسيطها وتكون بصورة دورية ومنتظمة.

كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة من البيانات المالية معدة في جداول وفق مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبة.

أو[2] "هي مجموعة كاملة وغير منفصلة م الوثائق المحاسبية و المالية التي تمكن من تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية ونجاعة الأداء وتغير وضعية الكيان عن تاريخ قفل الحسابات"

ثانيا: خصائص القوائم المالية:[3]

وتتمثل فيما يلي:

- أنها لخصت من واقع المستندات والسجلات.
- الشكل والترتيب الذي يعرض الهدف الذي أعدت من أجله وفق تنظيم معين.
- لها مجموعة من المعلومات المالية التي تعتبر مؤشرات كمية ذات دلالة ويستخدمها المحلل المالي في تقييم حالة المؤسسة لكي تكون لها خاصية قانونية يفترض أن تصادف من جهة معينة.
- القوائم المالية تعد خلال فترات معينة عادت ما تبدأ من تاريخ محدد وتنتهي بتاريخ محدد.

[1] نفس المرج السابق "المحاسبة المالية في المشروع تجاري " القاهرة مصر 2017 طبعة الأولى ص 28

[2] القرار الوزاري 2008 ص 87

[3] حسين جميل غافل البديري "اثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها" مجلة غري للعلوم الاقتصادية المجلد 14 العدد 1 -2018 ص 360

يوجد نوعين من التقارير الناتجة عن النظام المحاسبي المالي من ناحية الزمانية وهما:

التقارير التخطيطية: تمثل تقديما إلى عرض بيانات عن الإيرادات والتكاليف المتوقعة لعدد من الخطط البديلة

التقارير تاريخية:وهي تلخص البيانات والنتائج المستخرجة من سجلات تتناسب مع الغرض الذي أعدت من أجله.

المطلب الثاني:أهداف القوائم المالية

أولا:الأهداف

يمكن أن نتطرق إليها من خلال تحديد جملة من الوظائف الأساسية وطبيعة المعلومات التي يمكن أن تحتويها هذه القوائم المالية وقد ذكر المعهد الأمر على المحليين القانونيينAICLAأن هدفها أساسي في تقديمه المعلومات المالية المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.[1]

- تقديم معلومات موثقة بشأن الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة الاقتصادية والالتزامات التي عليها وذلك من أجل تحديد نقاط القوة والضعف.
- تقديم معلومات سليمة تستخدم في التنبؤ بالقدرة الإيرداية المستقبلية للشركة.
- إعطاء معلومات عن التدفقات النقدية

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية ومستخدميها

الفرع الأول: عرض القوائم المالية

[1]حسين جميل غافل البديري "أثر جودة المعلومات المحاسبي في القوائم المالية علي قرارات مستخدميه دراسة تطبيقية في مجموعات شركات عراقية" مجلة غري جامعة الفرات العراق المجلد رابع عشر عدد 1 2018ص 358

لقد قسم النظام المحاسبي المالي القوائم المالية إلى خمس قوائم مهمة عكس المخطط الوطني الذي كان يتكون فيه ثلاث قوائم وهي على النحو التالي:

1) **قائمة المركز المالي(الميزانية)**[1]: والتي تمثل الميزانية هي أحد القوائم التي تعدها المؤسسة وهي تبين الوضع المالي للمؤسسة في فترة معينة، وهي تعد عادة في نهاية السنة المالية للمنشأة، وقد تكون خلال ثلاث أشهر أو ستة أشهر.

و تضم قائمة المركز المالي مجموعة من الأصول والخصوم والتزامات الغير وحقوق الملكية.[2]

كما أنها تمثل واجهة أمامية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد[3]

وعند إعدادها تكون القائمة معنونة باسم المؤسسة واسم وتاريخ بداية العمل بها.

كما أنها تهتم بعناصر الأصول والخصوم وأعطية لها أهمية كبيرة وإعطائها الأسبقية عن باقي القوائم المالية. حيث أنها تمتاز ب:

1- السّيولة النقدية.

2- القدرة على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل.

3- المرونة المالية.

4- تقدم الخدمة المالية للمؤسسة.

كما أنها تتكون من:

الأصول:

هي الموارد التي تمتلكها المؤسسة من أجل الحصول على المنافع الاقتصادية وهي على النحو التالي:

- أصول ملموسة أرضي مبان أصول أخرى كالمدينين نتيجة بيع بضاعة على حساب.
- الأصول غير ملموسة:حقوق اختراع والعملات التجارية.

---

[1] د منصور حامد مرجع السابق ص

[2] ا.د منصور حامد وآخرون أصول "المحاسبة المالية في المشروع تجاري " القاهرة مصر 2017 طبعة الأولى ص 29

[3] أ.عبد الرحمان عطية"المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي المالي الجديد) دار النشر جيطلي بورج بوعريرج 2009 ص 10

والأصول تدرج في ميزانية على تلك الأصول المملوكة للمنشأة ولا يدخل ضمنها ممتلكات خاصة بمالك المؤسسة ولتطبيق مبدأ فرض الشخصية المعنوية، ويتم تقويمها استنادا لمبدأ التكلفة التاريخية ويتم إهمال القيمة السوقية للأصول.

***الخصوم:**

هي الالتزامات المفروضة على المؤسسة من طرف الغير وهي التزامات واجبة لاستردادها، يعني أنها حقوق للغير لدى مؤسسة وهي تمثل الحقوق على أصول المنشأة، ومن أمثلتها (المبالغ التي على الحساب). والضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب والرواتب المستحقة للموظفين ولم تدفع بعد ،والقرض الذي تحصلت عليه المؤسسة والواجب سدادها في الآجال القصيرة أو البعيدة.

***حقوق الملكية:**

وهي ما يستحقه أصحاب المؤسسة ويكون عادة من رأس المال الذي تم استثماره بواسطة ملاك مؤسسة والأرباح المحتجزة إلا أنها أرباح حقق ولكن لم توزع ،يمكن أن تتناقص هذه الحقوق بالخسائر،كما يمكن القول على أنها صافي الأصول ويمكن ذكر معادلتها على الشكل التالي:

حقوق الملكية= الأصول- الخصوم.

= رأس المال + صافي الربح-المسحوب-صافي الخسارة

= صافي الأصول

2) **قائمة الدخل أو جدول النتائج:** وهي نتيجة الأعمال أي التقارير، يتضمن الإيرادات والمصروفات وصافي الربح أو صافي الخسارة وذلك عن فترة أمنية،أي تظهر نشاط المؤسسة،ويجب عند إعدادها حرص على تطبيق مبادئ المحاسبة من وحدة محاسبة....

واستعمال هذه النتائج في تقييم الأغراض من أجل التنبؤ بالتدفقات الايرادية المستقبلية وإما تحويلها إلى تدفقات نقدية

تعريف 2: "هو كشف مالي للأعباء و المنتجات التي أنجزتها المؤسسة أثناء مدة معينة و على سبيل الفرق تظهر النتيجة الصافية لهذه الفترة"[1]

بحيث أن قائمة الدخل تهدف إلى:

- تقييم جدول الاستثمار وعوائده المختلفة وتكلفته.
- تقديم نظرة عن كفاءة الإدارة ودرجة تحقيق الأهداف.

إظهار مدى قدرة المؤسسة في حصولها على التمويل.[2]

- **الإرادات:** هي تدفقات تتحصل عليها المؤسسة نتيجة القيام بعمل اقتصادي عند قيام ببيع منتجات أو تقديم خدمات لهم و عند البيع تحصل المؤسسة على مستحقتها أو تنتظر حتى تاريخ الاستحقاق أي أن المؤسسة تتحصل على سيولة عندما يكون البيع على الحساب أو بالآجال ينشأ حساب يطلق عليه حساب مدينون أي أن هذه العمليات من البيع ينتج لدي المؤسسة زيادة في الأصول متمثلة في المدينين.
- **المصروفات:**هي ما تم إنفاقه من الموارد عن طريق المؤسسة من أجل الحصول على إيراد، فهذه قاعدة للحصول على إيراد حيث أن المؤسسة تتحمل مجموعة من المصروفات مثل المرتبات و الأجور التي تدفع لصالح عمالها، ومختلف الأعباء الأخرى كراء المبني و لوازمه.....

عند تسديد هذه المصروفات يترتب عليه نقص في القيمة أصل النقدي في حالة تسديد نقدا أما في حالة عدم التسديد نقدا تصبح المؤسسة في حالة التزام تجاه الطرف الأخر.

كما أنّه يتم المقابلة بين الإرادات خلال تلك الفترة مع المصروفات التي تلعب دورا في الحصول على ايراد من اجل الحصول على صافي الربح أو الخسارة.

[1].لياس قلاب و أ.د. وسيلة بن ساهل "دور مخرجات النظام المحاسبي المال في تحسين عمل المدقق الجبائي دراسة تحليلية لملف جبائي الخاضع لتدقيق المصوب "مجلة البحوث الاقتصادية جامعة ام البواقي العدد الثاني 2017 ص160

[2].د منصور حامد " أصول المحاسبة المالية في المشروع تجاري القاهرة "مصر 2017 طبعة الأولى ص 31

3) جدول حركة رؤوس الأموال :

يعبر عن تحليل لحركة مختلف العناصر التي تكون الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، حيث يسمح بمعرفة تقسيم الحصص و الأعباء و النواتج المسجلة في رأس المال و تغيرات التي جرت على الطرق المحاسبية كذالك مختلف التصحيحات والأخطاء التي وقعت و التي كان لها أثر على رأس المال خلال الدورة المحاسبية.[1]

أصبح هذا الجدول رئيسيا يمكن بواسطته إعداد الجدول المالي الذي يساهم بشكل كبير في عملية التحليل المالي للمؤسسة خلال دوراتها المحاسبية، حيث أنه كان يعتبر من الجداول الملحقة في المخطط المحاسبي الوطني.

4) جدول التدفقات النقدية:[2]

يهف جدول التدفقات النقدية إلى تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تتعلق بقدرة المؤسسة على خلق تدفقات نقدية

و ما يقابلها بالإضافة إلى كيفية استعمالها أو صرفها .كما أنه يساهم في عملية التقييم.كما أنّ هذا الجدول يظهر مختلف التحصيلات و التسديدات خلال الدورة وهي:

- ✓ تدفقات المتولدة عن النشاطات العملياتية
- ✓ تدفقات ناتجة من نشاطات الاستثمار
- ✓ تدفقات عن نشاطات التمويل
- ✓ تدفقات ناتجة من فوائد الحصص

هذا الجدول كان المحلل المالي يقوم بإعداده من الميزانية و حسابات النتائج المتتالية و مختلف الملاحق و عند القيام بإصلاحات تبني النظام المالي أصبح في غنى عن إعداده

[1] هني محمد فؤاد "طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة بن بوعلي شلف ص 21

[2] القانون رقم:07-11بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي المادة:440-1و240-2

5) الملحقات: Les annexes

تشمل الملحقات توضيحات حول الطرق و القواعد المستعملة من طرف المؤسسة بهدف إعطاء معلومات توضيحية و تكميلية حول الميزانية و قائمة الدخل وجدول تغيرات الأموال الخاصة و جدول تدفقات الخزينة و هذا بهدف التعرف على أداء المؤسسة خلال السنة.[1]

- الملحقات تقدم معلومات العمليات التي قامت بها المؤسسة وكان لها تأثير كبير على نتيجة الدورة المالية فيما يخص الميزانية و قائمة الدخل أو حتى التدفقات النقدية.
- الملحقات تقدم لنا معلومات قابلة للمقارنة على شكل معطيات حسب طبيعتها أو على شكل معطيات عددية.
- تقديم شرحا لتطبيق طرق المحاسبية و طرق التقييم التي طبقت عند إعداد الحسابات
- ذكر مختلف المعلومات المكملة قانونا
- تقديم المعلومات المساعدة في فهم جيد لوضعية المؤسسة

يعتبر المحلل المالي بأن المعلومات التي تقدمها الملاحق أساسية تسمح له بمعرفة خصوصيات هذه المؤسسة

فرع الثاني: المعلومات العامة في صلب القوائم المالية

يتطلب عرض القوائم المالية الإفصاح في محتواها و ذكر توضيحات الأخرى في الملاحق، يلزم أن تحتوي كل قائمة من قوائم التي تستعملها المؤسسة على توضيح للمعلومات كما حددها القرار الوزاري:[2] (القرار الوزاري 2008ص 22)

- ✓ تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان، و طبيعة الكشوف المالية
- ✓ تاريخا لإقفال، و العملة مستخدمة
- ✓ الشكل القانوني، مكان النشاط، و المنطقة المسجلة فيها
- ✓ الأنشطة الأساسية و نوع العمليات المنجزة، و اسم شركة الأم و اسم الملحق بها الكيان عند الاقتضاء

[1] طه عبد الفتاح احمد مصطفي المعايير الدولية لأصول المحاسبة، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2016،طبعة الأولي ،ص338

[2] د. وسيلة بن ساهل و لياس قلاب ذبيح" دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في تحسين عمل المدقق الجبائي " مجلة البحوث الاقتصادية جامعة أم البواقي المجلد الرابع/ العدد الثاني 2017 ص 159

- ✓ نسبة المستخدمين خلال الفترة.

كما حدد المشرع بالموازاة مع قانون الضرائب النّص التالي" تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية المسيرين في اجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ الإقفال السنة المالية، و يجب أن تكون مميزة عن المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان"(القانون رقم 07-11،2007ص5)

المبحث الثالث:مفاهيم حول المعلومة المحاسبية

المطلب الأول:مفهوم وخصائص المعلومة المحاسبية[1]

أولا: تعريف المعلومة المالية "هي عملية ناتجة عن استعمال نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم إثراؤها بالبيانات من خلال معالجتها و تسجيلها وإخراجها في شكل قوائم مالية ، حيث تكون هي المحركة للإدارة لاستخدمها في إدارة مشاريعها كما أن فعالية الإدارة تكون من خلال توفير المعلومات اللازمة للتّخطيط و الرقابة و التوجيه.[2]

ثانيا:خصائص المعلومة المحاسبية: تخضع المعلومة المحاسبية لعدة خصائص لتكون ذات فائدة و مساهمة فلا يمكن القول بأن المعلومة فعالة بدون توفر هذه الخصائص منها أساسية و ثانوية نستعرضها على الشكل التالي: [3]

[1] قورين حاج قدور" اثر تطبيق النظام المحاسبيscf على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ضل تكنولوجيا المعلومات " مجلة الباحث عدد 10-2012 ص 279

[2] عبد المالك عمر زيد، المحاسبة المالية في الإسلامي، الجزء الأول ، إطار التاريخي للمحاسبة ط1،دار اليازوري،عمان الأردن ،2002ص01

[3] د.رائد جميل جبر "إمكانية تطبيق معايير التقرير المالية الدولية في المؤسسات الأهلية الحلية دليل من فلسطين" مجلة البحوث الإقتصادية والمالية جامعة ام البواقي المجلد الرابع العدد الثاني 2017 ص 429

مخطط توضيحي للخصائص المعلومة المحاسبية
الشكل(1)

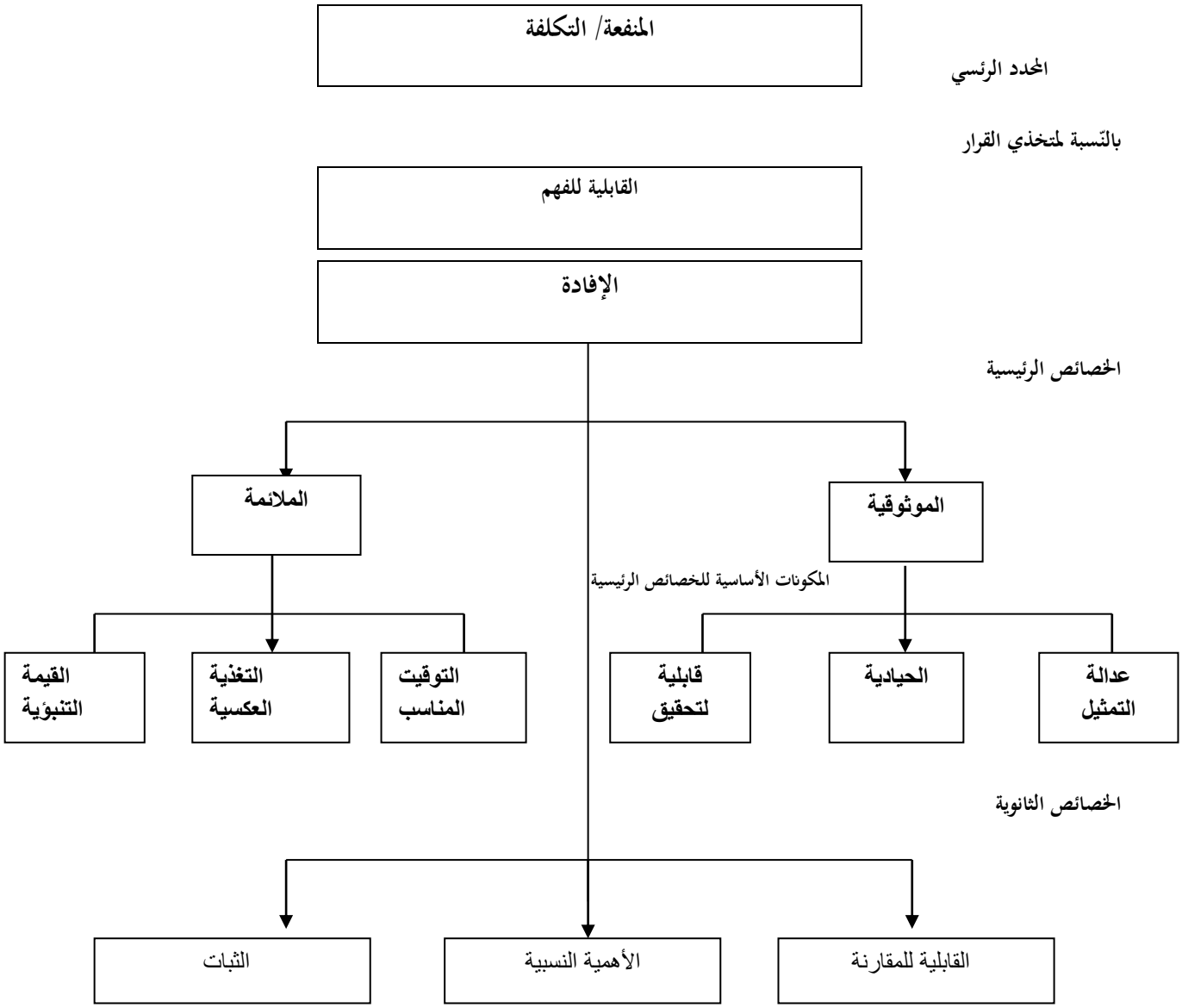

المصدر: محمد مطر موسي السويطي: "التأصيل النظري للممارسات المحاسبية (في مجلات القياس و الإفصاح و العرض) ط3 دار وائل لنشر عمان 2012 ص331

1- الملائمة:هيأن تكون مناسبة لحاجات صناع القرار. أي وجود ترابط بين المعلومة واتخاذ القرار، فهذه الخاصية تملك القدرة على التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقيم الأحداث الحاضرة و الماضية و المستقبلية.كما لا تكون هذه الخاصية تقوم بدورها الفعال إلا إذا توفرت على ثلاث خصائص فرعية متمثلة فيما يلي التوقيت المناسب خاصية التنبؤ و التغذية العكسية.[1]

[1]عمر لشهب تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة، الناشر مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية 2014 الطبعة الأولي ص47-48

أ- **التوقيت المناسب:** يجب أن تصل المعلومة في الوقت المناسب بحيث أي تأخر يجعلها معلومة عادية،أي لا منفعة منها و يعني تكلفة إضافية للمؤسسة ، لأن اتخاذ القرار مرتبط و محددة بفترة زمنية ، فلهذا وجب توفر المعلومة في تلك الفترة كما أن عرض القوائم المالية يكون في فترات متباينة و أي تأخر يؤثر على ملائمة المعلومة المحتواة فيها ، من هنا ظهرت المعايير المحاسبية التي نصت على ضرورة الإعلان عن التقارير دوريا ، وعند القول الوقت المناسب لا يجب إهمال دقتها و درجة التّأكد منها.

ب- التنبؤ

أي القدرة على إعطاء نظرة عن النتائج المستقبلة ذلك باستخدام المعلومات الحاضرة و الماضية لأجل التنبؤ بنتائج مستقبلية على أساس المعلومات المتوفرة.

ج -التغذية العكسية:

يعني تطبيق للمعلومات في تصحيح المعلومات المتوفرة لدينا أو المستقبلية هذه الخاصية تساهم في تقليل من درجة عدم التأكد.

2- الموثوقية:

نقول أن المعلومة أنها تمتاز بهذه الخاصية إذا كانت خالية من الأخطاء و التحيز حيث تسمح بتوجيه القرارات عندما تكون نسبة الأخطاء قليلة و حيادية وكذلك الأمانة في التعبير يمكن للمعلومة أن تكون ملائمة ولكن غير موثوقة لعدم توفرها على الحيادية أو كثرة الأخطاء كما أنها تمتاز بخصائص فرعية نذكر منها[1]

- ✓ **الصّدق في التعبير**:أي أن وجود التطابق بين المعلومة والأحداث المراد عرضها، بحيث تكون معبرة بدرجة عالية من الصّحة عن الموضوع الذي تهدف إليه.
- ✓ **الحياد**: يعني عرض المعلومة بشفافية دون تفضيل بين أطراف المستفيدين منها أي لا تكون لمستخدم دون الأخر لأن قلة التعارض فيما بين المستخدمين في المؤسسة يقلل من حدة درجة الحياد.[2] أي لا يتم إعداد هذه القوائم لخدمة أطراف معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية .

[1] حامدي علي " اثر جودة المعلومة المحاسبية على صنع القرارات في المؤسسات اقتصادية الجزائرية" رسالة ماجستير جامعة خيضر بسكرة ص100

[2] فاطمة الزهراء قرامز "تطوير نظام المعلومات المحاسبي كحتمية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة النظام المحاسبي في الجزائر" مجلة البحوث الاقتصادية ام البواقي العدد الثالث 2017ص 223

إمكانية التحقق: أي وجود إثبات يمكن الرجوع إليه لتّأكد من الأرقام و المعلومات الواردة في التقارير المالية.

كما يمكن التعارف إلى مجموعة من الخصائص الثانوية القابلة للمقارنة:

أ- **القابلية للمقارنة:**

هي السّماح بعميلة قياس وتفضيل بين حالتين ماليتين من خلال مقارنة بينهما و عقد المقاربات بين بنود التقارير المالية لنفس السنة بين مؤسسة وأخرى ، وأن استخدم هذه المقاربات يصبر أمر تنشيطنا للمؤسسة ومستخدما للمعلومات من خلال تحديد[1] أوجه الاختلاف والتّشابه والعلاقات بين المعلومات والأرقام.

حيث يتم مقاربة معلومات لعدة سنوات لنفس المؤسسة ونتائج المتحصل عليها في القوائم المالية وذلك لمعرفة الدرجة التي وصلت إليها المؤسسة إبان عدم أو تأخر.

- ✓ مقارنة بين مؤسسة أخرى أو عدة مؤسسات تكون متشابهة في النشاط والحجم ولمعرفة كل مؤسسة في السوق.

الشمولية:

أي أن تكون كافة المعلومات الحالية والمستقبلية متاحة أمام المستخدمين وأن تكون المعلومات المحاسبة لها علاقة بالأنشطة بعضها ببعض في شكل مجموعة من التقارير وتكون ملمة بالأحداث المراد عرضه.

ج – **القابلية للفهم:**

تعتبر من أهم الخصائص وأصعبها للاختلاف إدراكها من مختلف مستخدمي المعلومات داخل المؤسسة أو خارجها مما يطرح إشكال في بعض التقارير المقدمة أو دفع أفراد المؤسسة بانحياز ولهذا وجب للفهم السليم للمعلومة أن تتوفر على مجموعة من العناصر تتمثل في الوضوح والبساطة لا غموض فيها دون تعقيد وأن تكون في صلب الموضوع لا التباس فيها.[2]

---

[1] طه عبد الفتاح احمد مصطفي المعايير الدولية لأصول المحاسبة، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2016،طبعة الأولي ،ص12

[2] عبد الرزاق حسن يخ " دور حوكمت الشركات في تحقيق المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سعر السهم" مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة غزة 2012ص 41

كما أن مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدمي المعلومات قد يكون مختلفا لها فلهذا يجب أن تكون المعلومات بسيطة لكي لا يكون الجهد المبذول أكبر من العادي أو جعل وقت مخصص بتكلفة زائدة ويجب أن يتوفر في مستخدم المعلومة على قدر من المعرفة والإلمام بالأمور.[1]

المطلب الثاني:القيود على استخدام الخصائص النوعية.[2]

رغم توفر مجموعة الخصائص النوعية و ما يميزها إلى أن هناك مجموعة من القيود نذكر منها

- ✓ عند تطبيق مبدأ الحيطة والحذر ينتج عنه اختلال في الأرقام المحاسبة مما يتعارض مع ما هو ناتج عن خاصية الملاءمة لأن هذا مبدأ يعمل على التميز في قياس المحاسبي مما ينتج عن قياسات غير دقيقة بصفة كبيرة ، مما سينتج عنه مستقبلا "عدم الاعتماد على خاصية الملاءمة والدقة "إلى استبعاد قاعدة الحيطة والحذر.
- ✓ وجود بعض التناقض بين القدرة التنبؤية والتوعية الملائمة ،لكن السرعة في إعداد المعلومات قد تأثر على عنصر الدقة والاكتمال.
- ✓ وجود تعارض بين ملائمة المعلومات وخاصية الثقة فمثلا عند إتباع سياسة التكلفة التاريخية التي تتمتع بدرجة مرتفعة من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أنها تمتاز بدرجة منخفضة من الملاءمة بالسياسة لمستخدمي قوائم المالية.
- ✓ عندما تتوفر المعلومات الملائمة و الموثوقية فهذا يعطي معيار لإفادتها ،حيث قد لا تكون ذات أهمية نسبية.فمثلا تكون تكلفتها اكبر من عائدها المتوقع.

المطلب الثالث: أهمية المعلومة المحاسبية:

تعتبر المعلومات في عصرنا الحالي موردا رئيسيا لأي مؤسسة اقتصادية أو غير اقتصادية بحيث تعتبر قاعدة أساسية التي تقوم عليها لممارسة نشاطها في ظل العولمة وبالظروف المختلفة التي تحيط بها وعنصر مهم في اتخاذ القرار، وجعل جو من الأمان لدى مستخدميها بتقديم لهم كم هائل من المعرفة، فإن معظم أسباب فشل بعض القرارات راجع لعدم التّوفر الكافي من المعلومات فهي تعتبر

[1] فاطمة الزهراء قرامز "تطوير نظام المعلومات المحاسبي كحتمية للمؤسسات اقتصادية دراسة حالة النظام المحاسبي في الجزائر" مجلة البحوث الاقتصادية ام البواقي العدد الثالث 2017ص 22

[2] علي عبد الله شاهين "النظرية المحاسبية" مكتبة الأفاق، الطبعة الأولي، غزة . 2011

همزة وصل(ربط) لما يدور داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها، فكلما زاد حجم الوحدة الاقتصادية يؤدي إلى ظروف انتاج المعلومة بصورة مستمرة ودائمة.

- توفير المعلومات بصورة كافية تخدم مختلف الأهداف غير هدف الربح[1].
- توفير المعلومات التي تقوم بتحديد درجة السيولة والمرونة ومصدر الأموال وأوجه استخدامها

من خلال توفير المعلومات وتحديد مسؤولية الإدارة، والملاحظات التي تزيد من فعالية المنشأة لمالية

المطلب الرابع: معايير جودة المعلومة و مستخدميها

فرع1: معايير جودة المعلومة المحاسبية.[2]

هي مجموعة من القواعد والمعلومات التي يجب استخدامها لتقييم جودة المعلومات المحاسبة

بحيث يجب أن يكون قياسها نسبيا وأن تتوفر على مجموعة من المعايير التي من خلالها يمكن تقيم المعلومة بأنها ذات جودة عالية.

وللحكم على هذه الجودة بأنها نسبية يجب أن نتحقق من وجود بعض المعايير المتمثلة فيما يلي:

أ- المنفعة: والمقصود من هذا هو استخدام المعلومات لتحقيق فائدة معينة، و تكمن في مدى الاستفادة من كمية المعلومات والسّهولة في الحصول عليها،كما أن هذه المنفعة لها عدة أشكال متباينة وهي على النحو التالي:

أولا : منفعة شكلية: وهي عبارة تجانس أو اختلاط الشكل مع احتياجات المستخدمين.

ثانيا:منفعة زمنية: وهي الحصول على المعلومة في الوقت المناسب، وخاصة إذا دعمت بوسائل التكنولوجيا الضرورية كالإعلام الآلي لأنه يمثل وسيلة للاتصال بطريقة مباشرة.

ثالثا: منفعة تصحيحية: تتمثل في تقيم النتائج والقرارات المتخذة،والرجوع بقرارات إلى الصواب.[3]

[1] محمد طيفور امينة " دراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ضل ifrs/ias مذكرة مقدمة ليل شهادة دكتوراه جامعة بن بوعلي شلف 2017 ص 110

[2] علي عبد الله شاهين " النظرية المحاسبية إطار الفكري التحليلي" مكتبة الآفاق لنشر غزة سنة 2011 ص 110

[3] : طارق عبد العال حماد "شرح معايير المحاسبية الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والمصرية " الجزء الأول –كلية التجارة – جامعة عين الشمس سنة 2002 – ص 56

ب–الفعالية: يقصد بها مدى تحقيق المعلومة للأهداف المبرمجة لأجلها، والعلاقة بين الأهداف والنتائج المتوصل إليها من خلال الموارد المتاحة. فبهذا تعتبر كقياس لجودة المعلومة المحاسبة.

ت–الدقة: تعتبر كأحد المعايير لقياس الجودة بحيث أن المعلومة الدقيقة تكون مهمة في عملية التقييم الدقيق.

ث–التنبؤ: هي الاستعمال الأمثل للمعلومة الماضية والمستقبلية من أجل توقع نتائج الفضل للمستقبل أو بمفهوم آخر معرفة المعلومات المتوقعة في المستقبل ونتوصل إلى ذلك من خلال عملية التخطيط المقترح.

ج– الكفاءة: تظهر هذه الميزة عندما تتحقق الأهداف المسطرة أو المبرمجة بأقل التكاليف، فهي تقاس بمدى توفير الموارد وذلك بغية تحقيق الأهداف.[1]

كما أن لهذه المعايير مجموعة من الأبعاد لتحقيق جودة المعلومات والمتمثلة فيما يلي:

التحديد، السرعة، الشمولية، الملائمة، التوافق والتّأكد.

فرع 2: مستخدمي المعلومة المحاسبية.[2]

الشكل(02):

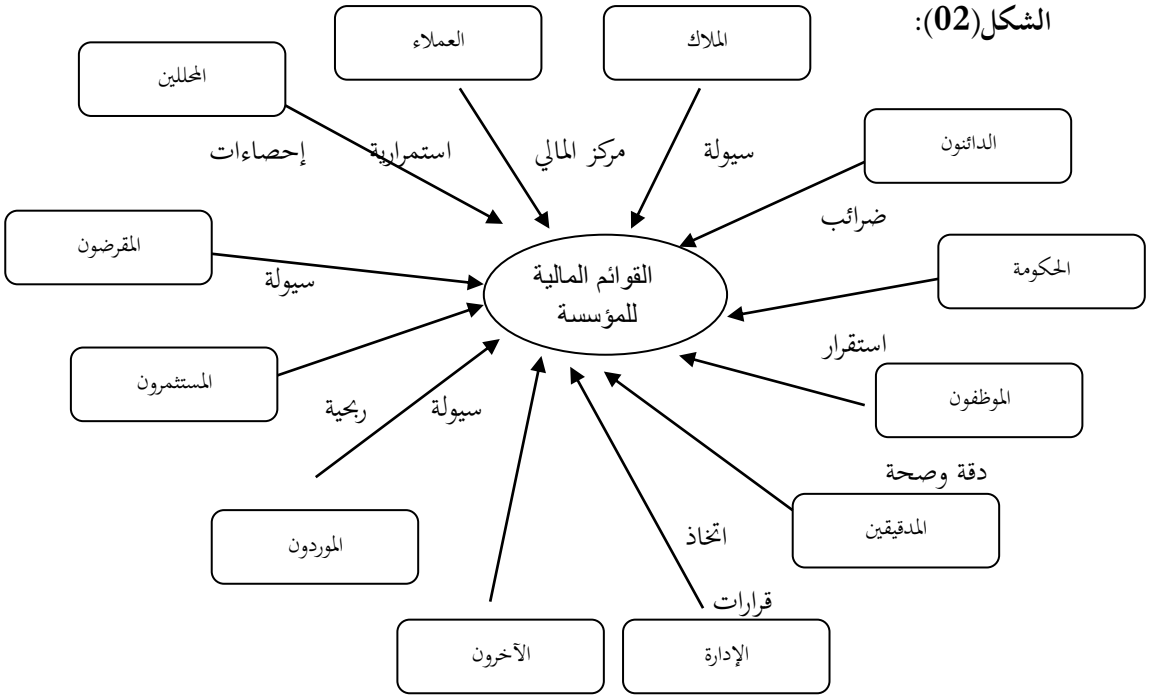

مصدر: خالد جمال جعرات،مبادئ المحاسبة المالية،ط2،دار إثراء النشر و التوزيع عمان،2009،ص2

2:ربح طوبرات "علاقة المعلومة المحاسبية بمستوي الإفصاح في القوائم المالية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة لمسيلة 2014ص 29

[2]:ذبيح وسيلة"دور مخرجات scf في تحسين عمل المدقق الجبائي "مجلة البحوث الاقتصادية المجلد الرابع العدد الثاني جامعة أم البواقي ص 2017ص 159

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى مفهوم النظام المحاسبي وأهدافه ومجالات تطبيقه ، بحيث يعد ممثل لكافة الوسائل التي تعمل على قياسه وتصنيف البيانات وفق لضوابط محددة محاسبية بهدف توفير معلومات مختلفة عن المؤسسة للمحافظة على وجودها ومكانتها و للوصول إلى أهداف هذا النظام يجب مراعاة عناصره التي جاء بها وتطبيقها واحترام جميع ضوابطه ،من قوائم مالية وتقارير التي تعتبر المنتج النهائي ،بحيث تنقسم هذه القوائم إلى قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات والملاحق والتي تمثل وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستفيدين المختلفين كما تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية المعلومة المحاسبة ودورها الفعال في سيرورة المؤسسة في الحياة الاقتصادية وتجنيبها للأخطار الخارجية والداخلية وتحسينها لجودة القوائم المالية، وبالتّالي الوصول إلى أكبر مرد ودي

الفصل الثاني

أدبيات تطبيقية

الدراسات السابقة:

مقدمة:

منذ الإصلاحات التي مست المخطط المحاسبي الوطني الجزائري الذي كان سائدا لعدة عقود، والتّبني الجزائري لأول نظام محاسبي مالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية بدأت دراسات و بحوث وجهود المفكرين و الخبراء في الجزائر حول الانتقال إلى تطبيق هذا النظام المحاسبي و مخرجاته التي تتمثل في مختلف التقارير المالية و قوائمه المالية، ومدى تلاؤمها مع البيئة السائدة في كل فترة من هذه الإصلاحات و عليه تطرقنا إلى عدة دراسات تمثلت في مختلف الأطروحات والمذكرات والمجلات التي ساهمت في تعزيز البحث و الإلمام بجوانب مختلفة للقوائم المالية و بوجهات نظر مختلفة من حيث الزّمان والمكان مما سمح لنا بالخروج ببحث ملم بالنّظام المحاسبي المالي و مختلف مخرجاته و جاءت على الشكل التالي :

المبحث الأول: رسائل الماجستير

01 – **عكوش محمد امين (2011)**بعنوان "اثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المر دودية المالية للمؤسسة" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع محاسبة وتدقيق،

المعايير المحاسبية توجه الأنظمة المحاسبة المحلية نحو توحيد الممارسات و المبادئ على المستوى الدولي من اجل رفع الحدود عن حركة رؤوس الأموال في العالم، تتجلى أهمية المر دودية المالية من خلا الهدف الاسمي للمؤسسات الاقتصادية ألا وهو تحقيق الربح و خلق ثروة، تتحدد المعايير المؤثرة في المرد ودية المالية من خلال المواضيع و المعالجات التي تحويها وعلاقتها بمحددات المر دودية المالية، و مدي استجابة هذه الأخيرة لها كما أن الأثر المالي للمعايير المحاسبة الدولية على حسابات المؤسسة سببه المعالجات وتغيرات الجديدة التي أثرت بها هذه المعايير حيث سيحدد حجم هذا الأثر و نوعيته و نوع الاختلافات مع المعايير المحلية وتغيراتها الدولية. حيث سلط الضوء على مجموعة من الأهداف تمثلت فيما يلي تقديم نظرة عن تطور الفكر المحاسبي و التوجه إلى توحيد الممارسات في هذا المجال على المستوين الدولي و الإقليمي بالإضافة إلى استعراض المعايير المحاسبية الدولية و شرح المفاهيم المهمة والمتعلقة بها، كذلك و تسليط الضوء على الهيئات والأنظمة المصدرة لها و كيفية سير عملها ، ذكر هيئات المعايير المحاسبية الوطنية ومختلف الإصلاحات التي مست النظام المحاسبي عبر الزمن،تقديم نظرة عن المرد ودية المالية ومحدداته و إبراز أهميتها بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية بالإضافة إلى استعراض و شرح مفصل لمجموعة محددة من المعايير ،استنتاج الأثر المالي من تطبيق هذه المعايير وكذا تحديد ملامحه وطريقة الانتقال من المخطط الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، استعراض النظام المحاسبي المالي و كيفية تطبيقه للمعايير المحاسبية الدولية تبيان مختلف الآثار لاستخدام النظام المحاسبي على مؤسستين جزائريتين ، كما توصل إلي النتائج التالية الأنظمة المحاسبية والمخططات لها ارتباط قوي بالاقتصاد المحلي وتتأثر بالمحيط الموجود فيه وعليه لا يمكن أن تكون جامدة في ضل التحولات المحيطة بها.

لضمان حرية تدفق رؤوس الأموال إلى الأسواق فيجب تطبيق المعايير الدولية المحاسبية لأنها تعزز من سيرها و تفك الكثير من الحواجز كما يساهم في مواجهة المنافسين الدوليين في الكفاح من أجل الموارد المالية التي تقدمها أسواق رأس المال في العالم،هذا التطبيق يساهم و يعزز من القدرة التنافسية في الأسواق العالمية و تطوير العلاقات و المعاملات العابرة لحدود الدول المختلفة في العالم و التّمركز في مختلف أنحاء العالم بفضل التجانس الكبير الذي تقدمه هذه المعايير و كما يسمح بزيادة فعالية الرقابة في المؤسسات و تحسين نوعية

القرارات المتخذة بحيث أن كل قرار خاطئ يكلف المؤسسة تكاليف باهظة يتحملها بالدرجة الاولى المساهمون و أصحاب الحق في رأس مال الشركة.

كما أن التحليل المالي وسيلة للحصول على مؤثرات ومساعدته المستثمرين في ترشيد عملية اتخاذ القرارات بحيث أن هذه الأرقام تصبح ذات دلالة.

02 – صباحي نوال (2011) بعنوان الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية (ais/ifrs) وأثره على جودة المعلومة رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق جامعة الجزائر ، اعتمدت على المنهج الاستقرائي و المنهج المقارن و منهج الوصفي في الجانب النظري، أمّا الجانب التطبيقي فاقتصرت على تحليل البيانات

حيث كان الهدف من هذه الرّسالة هو محاولة التطرق إلى التجربة الجزائرية من خلال تطبيق النظام المالي المحاسبي كما أدت إلي تبيان الهدف من ظهور القوائم المالية .

و قد توصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى النتائج التالية التي تتمثل فيما يلي:

اختلاف المعايير المحاسبية الدولية بين الدول جاء نتيجة لعدة عوامل اقتصادية قانونية واجتماعية أدى إلى و جود قوائم مالية مختلفة غير متجانسة الشكل و المضمون مما أدى إلى ضرورة العمل على تقليص فجوة الاختلاف و تحقيق التّوافق الإداري.

يعد التّوافق المحاسبي الدولي أهمية بالغة بالنّسبة للشركات المتعددة الجنسيات، والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية سوف يكون له أثر ايجابي على جودة المعلومة المحاسبية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة أهمها الملائمة و الموثوقية ،الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية وكذا مبدأ القيمة العادلة من شأنه تعزيز جودة وواقعية المعلومات المحاسبية و المالية وقابليتها للتّحقق و المقارنة وبالتالي بعث الثقة في المستثمرين حيث يسمح الإفصاح المحاسبي بتخصيص درجة التّأكد لدى المستثمرين،كما إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر والإفصاح من خلالها بهدف خدمة المستثمرين بالدّرجة الأولى.

قامت في هذه الدّراسة بإعطاء صورة علي الوضعية المالية للمؤسسة التي تساعد على اتخاذ القرارات السّليمة ،فإن تبني النظام المالي المحاسبي الجزائري أدى إلى الإفصاح الشامل عن الوضعية العامة لأنشطة المؤسسات الجزائرية و تقديم معلومة مفهومة كما توصلت إلى بعض المعوقات التي لا تسمح بتقييم القيمة العادلة و هي عدم توفير سوق مالية.

03 – لزعر محمد سامي(2012)"مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير تخصص-الإدارة المالية- جامعة متنوري قسنطينة .

وهدفت الدّراسة إلى تحديد عيوب المخطط الوطني المحاسب ،و إعطاء مفهوم حول النظام المحاسبي المال و مدى ارتباطه بالمعايير المحاسبية الدولية، وتوضيح كيفية ظهور القوائم مالية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ، التعريف بالأدوات المستعملة في التحليل المالي وأهميتها وطريقة إجراء التّحليل المالي ومن خلال بحثه توصل إلى النتائج التالية:

إن المعايير المحاسبية الدولية و المعلومات المحاسبية والمالية تهدف إلى مساعدة المستثمرين الدّوليين ومساهمتها في اتخاذ قرارات سليمة

و الاستثمار في الأسواق المالية من خلال توفير معلومات موثوقة و ملائمة و قابلة للمقارنة مع القوائم المالية الأخرى، وأن المعايير المحاسبية الدولية مستوحاة من نموذج التّوحيد المحاسبي الانجلوسكسوني الذي يقدم نظرة واضحة عن حالة المؤسسة .

و أن المخطط الوطني المحاسبي لا يستجيب لاحتياجات الفترة القادمة من الاقتصاد خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامة بها الجزائر حيث أن المخطط المحاسبي لا يحتوي على معلومات كافية تتماشى مع انفتاح السّوق الذي شهده العالم ،فتطبيق النظام المحاسبي المالي بعد الإصلاحات منح فرص للمؤسسات الجزائرية في تطبيق المعايير الدولية و بالتالي الانفتاح على الأسواق و جلب رؤوس الأموال وتشجيع المستثمر الخارجي.كما إن التحليل المالي وسيلة للحصول على مؤشرات ومساعدة المستثمرين في ترشيد عملية اتخاذ القرارات بحيث يحول هذه الأرقام حتى تصبح ذات دلالة وأن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي تخدم تقنية التحليل المالي

التّحليل المالي يساهم في الحصول علي معلومات و مؤشرات إضافية لترشيد عملية اتخاذ القرارات عن طريق القوائم المالية المصرح بها والمطبقة وفق النظام المحاسبي المالي ، وهذا التطبيق ساهم في القيام بتقنية التحليل.

تطبيق النظام المحاسبي يؤدي إلي توفير أكبر قدر من المعلومات وبالتالي جودة القوائم المالية . الإصلاح أدى إلى تحسين صورة المؤسسة الجزائرية و جلب المستثمرين ورؤوس الأموال فالمخطط الوطني لا يوفر معلومات ملائمة و موثوقة فضلا عن البيئة الاقتصادية الجزائرية فالإفصاح في المعايير الدولية يسمح بتوفير أكبر حجم من المعلومات ذات جودة مما تساهم في الاستفادة منها من طرف المستخدم.

04 – **هاجري بكاري(2013)** بعنوان مصداقية المعلومة المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة ماجستير تخصص تدقيق محاسبي جامعة الشهيد حمه لخضر جامعة الوادي ، اتبع المنهج الوصفي التحليلي في الإطار النظري و اعتمد على استبيان و منهج الإحصائي لدراسة الجانب التطبيقي.وتضمنت فرضيات الدّراسة حول : الاعتماد على القوائم المالية في الحصول علي المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الإدارية ، تتوفر الخصائص المطلوبة في المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية طبيعة القرار التكتيكي والتشغيلي بالإضافة إلى القرارات الإدارية و الإستراتيجية يتم استخدام المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية، كما أنها سلطت الضوء على مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي دراسة الخصائص و المتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية الملائمة للتّعرف على جودتها وكفاءتها للوفاء باحتياجات الإدارة في عملية اتخاذ القرار الإداري وتحديد العلاقة بين المعلومة المحاسبية و عملية اتخاذ القرارات الإدارية وتعمل على إبراز الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات كما أن هذه الدراسة تفيد الشركات العامة و الخاصة وأن عملية اتخاذ القرار لا تتم بالعملية المنشودة إذا لم تتوفر قاعدة من المعلومات بشكل عام ومن المعلومات المحاسبية بشكل خاص تفي باحتياجات متخذي القرارات ، كما أنها توصلت من خلال دراستها إلى النتائج التالية أن للمعلومة المحاسبية دورا هاما لمساعدة الرؤساء في اتخاذ القرار الإداري في كل مرحلة، حيث يتوقف أداء إدارة الشركة لوظائفها على ما يقدمه نظام المعلومات المحاسبي بالإضافة إلى القوائم المالية و لهذا تعتبر القوائم المالية كمصدر للمعلومة المحاسبية وأنها المحرك الرئيسي للإدارة لتحديد قدرة المنشأة كما أن درجة فعالية الإدارة تعتمد على وفرة وجودة المعلومة المحاسبية .كما أنها أجابت على الفرضيات التي قدمتها أنه يتم إعداد والاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية وأنها تتوفر على الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية من قبل المديرين لدى اتخاذهم لقراراتهم الإدارية أي القرار التكتيكي و التّشغيلي بالإضافة إلى القرارات الإستراتيجية يتخذ جميع الصلاحيات داخل التنظيم. و أنّ المعلومات المحاسبية تستخدم لاتخاذ القرارات الإدارية.

05 – حمزة العربي(2013)بعنوان "المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق" رسالة مقدمة لنيل شاهدة الدكتوراه تخصص علوم التسيير جامعة بوقرة بومرداس وكما تطرق إلى مجموعة من الأهداف معرفة متطلبات التّطبيق السّليم للمعايير المحاسبة الدولية وتوافقها بين البيئة الجزائرية و المعايير الدولية و معرفة درجة تأثير القائمين على مهنة المحاسبة في الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي كما ركز على بعض المعوقات التي تمنع من التطبيق السليم التي تواجه المؤسسات الجزائرية من خلال ممارستها لهذا النظام المستوحى من المعايير الدولية ومعرفة السبل الممكنة لتكيف البيئة الجزائرية مع المعايير المحاسبية وقد توصل الى عدة نتائج هي أن هناك تأييد لتطبيقه بين مختلف الهياكل رغم تفاوت درجة التطبيق ، كما نتج عنه عدة فوائد لكن معوقات البيئة الجزائرية لم تسمح بظهور

كافة ايجابياته كما نذكر بعض هذه المعوقات النّمو الاقتصادي الجزائري غير كافي ، اعتماد الجزائر على نظام المحروقات مما لا يعكس التّنوع الاقتصادي للبلاد وقلة درجة الانفتاح و ضعف نشاط السوق والقطاع المعرفي و القانوني وخصائص البيئة الثقافية و التعليمية الجزائرية لا تتماشي مع المعايير الدولية فتأثر سلبيا على التّطبيق السليم ، كما أن هذا النظام مصاغ من المعايير الدولية التي تطبقها الدول المتقدمة و هذا أيضا يؤثر لأن الجزائر دولة في طريق النمو .

المبحث الثاني : أطروحات الدكتوراه

06 – عمر لشهب (2014) بعنوان "تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري "وقد تطرق البحث إلى ذكر عدة أهداف المتمثلة في: إبراز التّطورات التي مرت بها المحاسبة نتيجة التحولات الاقتصادية المتتالية و نتيجة لكبر حجم التّعاملات الاقتصادية. إعطاء نظرة حول المحيط المحاسبي و ذكر بعض أسباب سياق ظهور الحاجة إلي إقامة توافق محاسبي، العمل المبذول لتحقيق تطبيق النظام المحاسبي ما ترتب عنه من نتائج و تأثيرات و مدى مواكبته للتّطورات الاقتصادية الدولية الحديثة المستمرة ، ومحاولة التعرف على البيئة الاقتصادية التي يطبق فيها هذا النظام مع ذكر الخطوات التي قامت بها الدولة لإنجاح تطبيق هذا النظام وعلاقته بالنّظام الجبائي .ومن خلال تسطير هذه الأهداف وصل إلى النتائج التالية:

إن تكلفة المؤسسات للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النّظام المالي المحاسبي scf تكليف كبير جدّا بسب تأخر الإدارة الوصية عن إصدار القوانين و التّعليمات التي تفسر هذا النظام، التي جاءت بعد سنة من تطبيق هذا النظام 28/12/2010 ،وصعوبة هذا الانتقال بسب العمل بهذا النظام القديم لفترة طويلة ثم الانتقال مباشرة إلى نظام يواكب التطورات لاقتصادية، كما ذكر إن سبب عدم توفير البيئة المحاسبية لتطبيق هذا النظام هو قلة الوقت للمهنيين والخبراء لدراسة النّظرة لهذا النظام ، ساعد جدول تطبيق حسابات المخطط الوطني مع حسابات النظام المالي في تحسين عملية الانتقال لكن وجود عائق و هو غير كفاءة الأنظمة الموفرة للمعلومة المحاسبية.

اعتبارا بأنّ تطبيق النظام المحاسبي المالي لم يؤثر بصفة كبيرة على المؤسسات الجزائري لعدة عوامل وهي تعامل المختصين مع النظام scf على أنه مخطط محاسبي حيث يتم تطبيقه تقليديا حيث لم يولوا اهتمام للبعد المالي و لإفصاحي وبالتالي عدم وجود فعالية وقد برّروا ذلك بأن النّظام مزال حديثا، وعدم وجود الخبرات و التكوين اللازم لتطبيق النظام وفي الأخير عدم تغطية مختلف نقائص المخطط

الوطني وتوصل من خلال دراسته الميدانية أن المحاسبة عبارة عن تكاليف تتحملها المؤسسة. و بالاعتبار أن النظام الحاسبي لم يأتي دفعة واحدة من حيث التّسلسل مما أثر على فهم النظام.

عدم فعالية الانتقال المحدود والتّطبيق الغير الفعال من جانب الممارسات المحاسبية وضعف التكوين وصعوبات المحيط المحاسبي تحول دون فعالية النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. ناهيك عن غموض في طريقة الانتقال و استعمال طرق المخطط الوطني في بعض الأحيان وعدم تكثيف من عملية التكوين لفهم النظام المحاسبي المالي لوجود نقص كبير في المستوى المعرفي وقلة برمجيات النظام المحاسبي المالي التي تساهم وتسهل من عملية تطبيقه ، كذلك البيئة الاقتصادية الجزائرية لا تسمح بتوفير معلومات ذات جودة التي يعمل بها النظام المحاسبي المالي ، ومن العوائق الكبيرة عدم وجود سوق مالي نشط يحول دون تقديم معلومة ذات مصداقية ونافعة .

كما أدخل تطبيق النظام قوائم مالية جديدة حيث أن جدول تدفقات الخزينة له أهمية كبيرة في توليد معلومات مالية ، و له دور في تقيم السيولة ، كما أن مصداقية المعلومة و جودتها في القوائم المالية تعطي الثقة للمؤسسة ما يجعلها تتعامل مع المؤسسات المالية والبنوك بأكثر أريحية وثقة ويسمح لها في الاستثمار في السوق المالي. كما لم يساهم في تحسين فعالية الممارسات الجبائية، فمثلا إدارة الضرائب لم تهتم كثيرا بالقيمة العادلة و لا ضريبة المؤجلة.

07 – سعيد عبد الحليم (2015) "رسالة لنيل شهادة دكتوراه بعنوان اثر تطبق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. جامعة محمد الخيظر بسكرة ،انتهج منهاج الوصفي التحليلي وإطار النظري و أما جانب التطبيقي اعتمد على أراء الأفراد والمقابلات الرّسمية،حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التطرق إلى معرفة وقدرة نجاح المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تطبيقها للنظام المحاسبي المالي بما جاء من مبادئ وأفكار وصولا إلى القوائم المالية. الوقوف علي مدى انسجام القوائم المالية للمؤسسات في الجزائر مع متطلبات الإفصاح و قواعد التقييم المحاسبي التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي. المقارنة بين واقع الممارسات المحاسبية لدى المؤسسات الوطنية والوقوف على مدى اختلافها، و أثر تطبيق النظام المحاسبي على الشركات التي تملك قيم مسعرة في البورصة و الشركات الأجنبية و متعددة الجنسيات.التّعرف على مدى نجاح المؤسسات في الجزائر من مسك المحاسبة المالية من خلال تطبيق القوانين و التشريعات.

وقد توصل إلى النتائج التالية:

قواعد التقييم المحاسبي المتعلقة بالقياس والإفصاح ضمن الملاحق المرفقة في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي لا تطبق من طرف المؤسسات الجزائرية بحيث تم تأكيدها من خلال ممارسات المؤسسات على أسعار و القيم التاريخية في ا ظهار بنود عناصر القوائم المالية، وأن البيئة الاقتصادية الجزائرية غير كافية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في هذه الفترة لعدم القدرة على توفير معلومات ذات جودة وعدم توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية.كما تبين أن المؤسسات الجزائرية لا تلتزم بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية وفق ما نص عليه النّظام المحاسبي المالي scf، باعتبار أن النظام المحاسبي لا يعد ملائما في الوقت الحالي للإفصاح عن واقع الأحداث و العمليات المالية بالنسبة للمؤسسات في الجزائر و ذلك لقلة دورات تدريبية ونشرات وتوجهات الخبراء و المستشارين في هذا المجال.

08 – بولعراس صلاح الدين(2016) بعنوان "التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة القوائم المالية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص مالية وتدقيق اتبع المنهج الوصفي و التاريخي للمحاسبة كما أدرج المنهج المقارن و التحليل في تناول للإطار النظري و الجانب الميداني

1- إن القوائم المالية في المخطط الوطني المحاسبي عرفت قصورا كبيرا

2- أحدث النظام المحاسبي المالي تغيرات جوهرية على مستوى القوائم المالية

3- تساهم التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على مستوي القوائم المالية في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

كما هدفت هذه الدراسة إل ذكر المراحل المميزة للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المالي ، وذكر التأثير الذي أحدثه تطبيق النظام المحاسبي المالي في إعداد وعرض القوائم المالية، وخاصة تأثيره على تقييم بنود القوائم المالية، والمقارنة بين القوائم المالية في المخطط المحاسبي المالي و المعايير الدولية و النظام المحاسبي المالي المطبق و مدى مساهمة هذا النظام في تحسين جودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية .وقد توصل من خلال بحثه إلى النتائج التالية نذكر منها

بأن النظام المالي أدخل عدة تغيرات على عملية تقييم الأصول وفق المفهوم الاقتصادي بالاعتماد على القيمة العادلة وصولا إلى عدة نماذج مسايرة للاقتصاد الجزائري الذي بدوره يقرب إلى الاقتصاد العالمي ، و في الأخير تطبيق نظام أدى إلى ظهور عدة ايجابيات في الممارسات المحاسبية مما انعكس بالإيجاب على جودة القوائم المالية الذي بدوره أدّى بتقارب كبير مع القوائم المالية الموجودة في المعايير المحاسبية الدولية و قد لا تظهر كامل ايجابياته من خلال عدم وجود سوق نشطة .

09 – عبد الكريم شناي بعنوان (2016) "اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص محاسبة جامعة محمد خيضر بسكرة، اعتمد على المنهج الوصفي والتحليل و اعتمد في دراسته التطبيقية الأسلوب الإحصائي كما هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز أهم الجوانب متمثلة في تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية وذكر التطورات التي شهدتها المحاسبة استجابة للتّحولات الاقتصادية المتلاحقة وناتجة عن التّوسع والانتشار الكبير للمعاملات الاقتصادية الدولية.

استعرض ملامح المحيط المحاسبي الدولي و تقديم سياق لظهور الحاجة لإقامة توافق في تطبيق المحاسبة الدولية،و الدور التي تلعبه المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي عمل إلى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال الإفصاح عن القوائم المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية وزيادة من منفعتها لمستخدميها.

و بصفة عامة توضيح الآثار التي نتجت عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين نوعية المعلومة المحاسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية حيث توصل من خلال هذه الأطروحة إلى النتائج التالية: عملية التقارب بين النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية ترتب عليها إدخال طرق جديدة للتقييم و التسجيل و إصدار كشوف جديدة تتناسق مع المعايير الدولية و القوائم مالية ذات الجودة المطلوبة من المحيط الخارجي للمؤسسات الجزائرية، إبراز نقاط القوة التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية التي أدخلت عدة تحسينات في مضمون و مفهوم المعلومة المحاسبية مما أعطت مصداقية للقوائم المالية.

استخدام النظام المحاسبي أدّى إلى تحسين منافع اقتصادية و مالية للمؤسسة الجزائرية حيث مكن من إعطاء صورة حقيقية للمؤسسة من خلال الإفصاح في القوائم المالية وساعدها في جلب رؤوس أموال و زيادة في المنافسة من خلال إنتاجها.

10 – صافو فتيحة : 2016 "أبعاد القياس و الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو المعايير للإبلاغ المالي الدولية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

لا يمكن ضبط موحد لنظرية المحاسبة ما لم ينتهج في ذلك المسلك العلمي في عملية التحليل و الدراسة لإعطاء البعد العلمي للمعرفة المحاسبية باعتبار المحاسبة أحد العلوم والمعارف المتجددة لارتباطها الوثيق لمختلف المتغيرات وأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أو التوافق معها بمعايير محلية قد يضفي صبغة العالمية على قوائم الشركات و تمنحها تأشيرة الدخول للأسواق الدولية وجود فجوة بين متطلبات

المعايير المحاسبية و محتوى النظام المحاسبي المالي كما اعتبرت أن النظام المحاسبي المالي قابل للتعديل .وتطرقت لمجموعة من الأهداف كالتالي :

-تبيان الحاجة الماسة لتطوير مضمون النظام المحاسبي المالي و كل ذلك من أجل تبني أساس القياس المحاسبي وفقا لما وصلت إليه جملة من المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولي.

- إبراز الفعالية الكبيرة التي ساهمت في تحقيق التوافق بدرجة عالية حيث أن هذه الفعالية كانت من قبل المؤسسات المهنية و الهيئات.

- العمل على محاولة معرفة الأسس و القواعد التي تقوم عليها عملية القياس في المحاسبة و ذلك انطلاقا من المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية مع تبيان أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات و القوائم المالية مع تسليط الضوء على مبدأ الإفصاح الذي يعد أهم مبدأ الذي يسيطر على وظيفة المحاسبة الرئيسية.

- تحديد الدور الكبير الذي لعبته القوائم المالية في دعم الثقة بين المؤسسة و متعامليها و ذلك بالاعتماد على أمور مهمة و هي كالتالي:

الإصلاح و الشفافية و بدائل القياس المحاسبي و ذلك من أجل قياس عناصرها و بالأخص سبل تحقيق ذلك على مستوى المؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل إعادة الانسجام و الاتساق مع المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية و إصلاحها بشكل دائم لتكون مواكبة لكل التغيرات و التطورات التي تطرأ عليها.

نتائج البحث:

- العمل على تجاوز الصعوبات في مجال العمل المحاسبي و التي تظهر من خلال عدم فعالية سوق الأوراق المالية و ضعف مشاركة المؤسسات في نشاطها و عدم تطور المؤسسات المالية و المصرفية و غيرها من المشاكل.

- الاقتصاد الجزائري يواجه جملة من التحديات المتمثلة في التغيرات البيئية الدولية المتسارعة نحو إيجاد آلية العمل على كافة الأصعدة و بكفاءة عالية تتماشى مع المعايير الدولية الموصوفة لذلك.

-وجود فراغ بين واقع النظام المحاسبي المالي الذي يعتبر حوصلة الإصلاح المحاسبي و ما تتطلبه السوق الدولية من معايير محاسبية دولية التي تحاول الوصول لإيجاد حلول لهذه المشاكل المحاسبية التي تتماشى بشكل طبيعي مع التغيرات الدائمة في مجال المال و الاقتصاد.

- المعايير المحاسبية الدولية قامت ببعض التعديلات و الإجراءات من أبرزها القياس و العرض و الإفصاح المحاسبي و ذلك بهدف الحصول على الضوابط و الإجراءات الكفيلة بتكوين مرجعية كافية للمحاسبين بغية التصدي لمتطلبات الممارسات المحاسبية و توفير الحلول للمشاكل التي تواجه المحاسبة.

- إمكانية رفع العمل المحاسبي في الجزائر إلى مستوى متطلبات الانسجام و التوافق مع المعايير المحاسبية و الإبلاغ المالي الدولي لتجهيز و إعداد قوائم مالية تساهم في تلبية لوازم المستثمر الأجنبي و المحلي معا.

- انطلاقا من النّصوص و الإتفاقيات يجب تحرير التجارة عالميا و تحرير النظم و القوانين الداخلية للدول الأعضاء إلى جانب تحرير السياسات المالية و النقدية و نظم الأسعار.

11 -محمد فيصل مايده(2017) " تأثير تطبيق النظام المحاسبي(scf) على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة" رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر. اعتمد على عدة مناهج تمثلت فيما يلي المنهج الوصفي و التاريخي وفي الجانب التطبيقي منهج دارسة الحالة وتقنيتي الاستبيان و المقابلة الرسمية

حيث سعى في هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف المتمثلة في محاولة إبراز مختلف النقائص التي يحتويها المخطط الوطني للمحاسبة ومعرفة مدى قدرته علي مواكبة مختلف التغيرات التي تشهدها الجزائر كما تطرق إلى مختلف المعايير المحاسبية الدولية و التقارير المالية ومعرفة الدوافع و الأسباب التي دفعت مختلف الدول إلى تبنيها،المساهمة في توفير المادة العلمية الخاصة بالنظام المحاسبي وكيفية تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية.

إعطاء نظرة على تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.كما اعتبر الإفصاح المحاسبي من القضايا الهامة التي ركزت عليها المعايير المحاسبية الدولية من خلال التأثير على جودة المعلومات ،بحيث إن هذه المعايير الدولية أثرت على المعلومات التي تتضمنه القوائم المالية ،جودة القوائم المالية تكمن في مدى قوة الإفصاح، إلحاح مستخدمي القوائم المالية على زيادة الإفصاح في القوائم المالية.

وتوصل إلي عدة نتائج بأن التوجه من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي الماليSCFأحدث عدة تغيرات هامة على مستوى المعلومات المحاسبية المنتجة في عناصر القوائم المالية حيث المبادئ التي جاء بها scf تختلف عمّا هي موجودة فيPCNكما أنه أصبح غير قادر على تلبية الاحتياجات الاقتصادية الجديدة و غير مساير للبيئة الاقتصادية الجزائرية التي تبنتها من خلال دخولها إلى اقتصاد السوق،وأن المعومات التي كان يقدمها المخطط الوطني غير كافية و لا توافق المعايير المحاسبية الدولية .

وأن النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية جاء بعدة تغيرات على القوائم المالية ومس جانب القياس و التقييم من خلال بدائل القياس الجديدة.

كما أن المعلومة المالية المصرحة بها في المخطط الوطني للمحاسبة و المعلومة المالية في النظام المحاسبي المالي مختلفان حيث أن النظام المالي يتميز بجودة وفعالية قريبة من الواقع الاقتصادي لتأثره بالمعاملات الجبائية و القانونية،حيث يظهر تطبيق النظام المحاسبي الصورة الحقيقية للمؤسسة بحيث أحدث تغيرات في القوائم المالية التي أصبحت ذات جودة مقارنة بما كانت عليه فهذا ما يساعد المؤسسة الجزائرية في التّوجه الايجابي .

12- عريف عبد الرزاق(2017) مذكرة بعنوان "انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية" رسالة مقدمة لنيل شاهدة الدكتوراه تخصص علوم التسيير ، للإجابة على الفرضيات و الإلمام بالإشكالية انتهج المنهج الوصفي و التحليلي في الجانب النظري و دارسة حالة في الجانب التطبيقي وقد هدفت هذه الدراسة إلي:

تحديد أهمية الانتقال من النظام القديم إلى الجديد وذكر الانعكاسات على المؤسسة الجزائرية مع ذكر التعديلات التي مست المخطط الوطني خاصة من ناحية مخرجات النظام وطريقة عرضها و لإفصاح عنها و الدور الذي يلعبه التحليل المالي من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي وخلال هذه الدراسة توصل إلي أن النظام المحاسبي المالي متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية حيث أن له دور فعال في تلبية حاجيات مستخدمي المعلومة المالية و المحاسبية وماسكي القوائم المالية التي يظهر دورها من خلال جودتها وتبين من خلال دراسته النظرية والميدانية أن النظام المطبق حاليا يختلف اختلافا كبيرا بينه و بين المخطط الوطني المحاسبي الذي كان سائدا، بحيث جاء بنظرة جديدة للأصول و الخصوم و مختلف مخرجات النظام الجديد الذي بدوره أثر عليها شكلا و مضمونا حيث أصبحت تسمح بالمقارنة بين فترتين مختلفتين مثلا جول النتائج 2014و2015 وهذا ما لم يكن في المخطط الوطني و هذه التحسينات و التعديلات تساهم

في عملية التحليل المالي و بالتالي اتخاذ قرارات صائبة من خلال جودة المعلومات المقدمة من مخرجات النظام المحاسبي وهذا يعطي صورة جيدة للمؤسسة مما يسمح بالانفتاح على الأسواق العالمية وجلب رؤوس الأموال

13- زواتنية عبد القادر 2017 "دور النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر" مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وعلاقته بتحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر في ظل الاتجاه الدولي نحو تطبيق كل من نظام الملائمة المالية والمعايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين حيث ركز على القيمة العادلة للقوائم المالية،الإفصاح المحاسبي،التدقيق المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات.

وكذا جودة المعلومة المحاسبية،ولقد توصلت إلى أن المعلومات المحاسبية التي تنتجها شركات التأمين الجزائرية تفي باحتياجات الأطراف ذات العلاقة بنشاطها ،وأما معوقات النظام فتمثلت في نقص تكوين الإطارات المحاسبية والمالية بالإضافة إلى غياب سوق مالي حقيقي يسمح بتقييم بعض عناصر الميزانية بالقيمة العادلة.

حيث تطرق لتوضيح نقطة مهمة عن الإفصاح المحاسبي بأنه ظهر بظهور شركات المساهمة وإلزامها بنشر قوائمها المالية دوريا لتقديم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من المساهمين والمقرضين تقرير عن نتائج أعمالها ومركزها المالي، بهدف الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال مدة،من أجل اتخاذ المستثمرين قراراتهم الاقتصادية التي تكون مبنية على درجة الإفصاح ، كما أن أهمية الإفصاح زادت بازدياد حاجة الشركات المساهمة في التمويل عن طريق الأسواق المالية فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس و إدارة الأسواق و تشرف على هذه الأسواق هيئات خاصة مهنية أو شبه حكومية من أجل أن يكتسي الإفصاح المحاسبي مصداقية في القوائم المالية.

المبحث الثالث :مجلات

فريد عوينات 2016" الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي الاحتياجات والتّحديات".مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية العدد20 جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

وقد طرح "التساؤل حول الإضافة التي قدمها النظام المحاسبي(SCF) للممارسات المحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية وأهم التحديات التي لا زالت تواجه تطبيقه " ،حيث تهدف الدراسة إلى إجراء تحاليل للبيئة المحاسبية الوطنية من خلال احتياجات معدودة ومستخدمي المعلومات المحاسبية والتحديات التي لا زالت تواجه تطبيقه،وتوصل إلى مجموعة من النتائج كغياب ثقافة الاستخدام الداخلي للمحاسبة والتسيير وغياب ثقافة الإفصاح واقتصاره بشكل كبير على الأغراض الجبائية،فهذا يؤثر على المحاسبة باعتبارها وسيلة لصنع القرارات الاقتصادية في بيئة الأعمال الوطنية،وتأخر ثقافة الطلب على المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات.

-العزوف عن ثقافة الاهتمام بالمحاسبة والتكوين المحاسبي لدى المهنيين ،وذلك لغياب الدور الفعال للبورصة وتأثير النظام الوحيد للضريبة(IFU). وطبيعة الاقتصاد الذي يطلب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقدم توجيها على أن الإبقاء على تطبيق الممارسة بشكلها الحالي في ظل الظروف الاقتصادية الجديدة قد يزيد من المشاكل الاقتصادية ويضعف من دور وأهمية المحاسبة كوسيلة لاتخاذ القرارات،فلهذا يجب إعادة تقييم المسار الحالي وتأهيل الممارسة المحاسبية الوطنية بما يتوافق مع تطور بيئة الأعمال بهدف تكوين محاسبة مؤثرة على مختلف الأطراف.

د/خلف الله بن يوسف 2017"أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية". مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية العدد السابع جامعة آفلو.

تطرقت هذه الدراسة إلى توضيح آثار الإفصاح المحاسبي على ممارسات المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي وهي القوائم المالية خاصة الميزانية،جدول حسابات النتائج وذلك لأهميتها لدى مستخدميها في اتخاذ القرارات المالية الملائمة وتقييم أدائها، بالإضافة إلى عرض مختلف مدا خيل المحاسبية من قبل أطراف مختلفة لمهنة المحاسبة،وذلك من أجل تطوير مفهوم الإفصاح والقياس المحاسبي من القوائم المالية من جهة ومن جهة أخرى اعتبار أن النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن جملة من المعايير المحاسبية الدولية.

و قد طرح إشكالية:

ما مدى تأثير الإفصاح المحاسبي على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي؟.

وقد توصل إلى أن النظام المحاسبي المالي SCF يساهم بشكل فعال في تحسين الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية ،حيث وجد أن تطبيق النظام يلبي احتياجات المهتمين بمحيط المؤسسة الاقتصادية و المالية و المهتمين بالمعلومة المحاسبية من خلال توحيد

طرق التسجيل والعرض المحاسبي،كما يجب أن يتحقق التوافق والانسجام في القواعد والمبادئ التي يتبناها،كما أن النظام السابق لم يكن قائم على عملية الانسجام في الأدوات المستخدمة في القياس المحاسبي.

رغم الإصلاحات بقيت ثابتة الثقافة المحاسبة التي كانت سائدة في ظل PCN،لكن النظام المحاسبي المالي أزال الالتباس على العديد من الممارسات المحاسبية التي كان يسودها الغموض، مما أصبح يساعد المؤسسات في مسك المحاسبة وسهولة إدخال البرمجيات المعلوماتية واعتمادها في شكل رسمي وهذا يساهم في إنتاج معلومات محاسبية مفيدة لمختلف المستخدمين وقابلية مقارنتها ،وهذا يعني استجابة لاحتياجات المحاسبة للمؤسسة الاقتصادية.

إلياس قلاب ذبيح.أ.د/ وسيلة بن ساهل 2017 "دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في تحسين عمل المدقق الجبائي دراسة تحليلية لملف جبائي خاضع للتدقيق المصوب في المحاسبة" مجلة البحوث الاقتصادية والمالية المجلد الرابع العدد الثاني جامعة أم البواقي.

– عالج في هذه الدراسة إمكانية استفادة الموقف الجبائي من القوائم المالية والمستخرج وفق النظام المحاسبي المالي ،وذلك من خلال تحسين عمله عن طريق استخراج مختلف المعلومات المالية والمحاسبية التي تساعد في الكشف عن مختلف الأخطاء التي ترتكب، كما أثبتت عدم قدرة تكييف النظام الجبائي مع نظيره المحاسبي المالي.

وقد طرح إشكالية وهي على النحو التالي: "كيف تساهم مخرجات النظام المحاسبي المالي في تحسين عمل الموقف؟".

لقد تطرق إلى إعطاء صورة عن مخرجات النظام المحاسبي المالي، وصورة لعدة مفاهيم، وصورة عن مستعملي هذه القوائم والمعلومات التي يجب توفيرها في صلب الكشوف المالية.

كما ذكر واقع ممارسة التدقيق الجبائي في الجزائر ،وتوصل بذلك إلى عدة نتائج المتمثلة فيما يلي :

- أن فحص القوائم المالية لمختلف السنوات الخاضعة للتدقيق متشابهة على الرغم من اختلاف طريقة الإعداد للقوائم المالية حسب الطرق المحاسبية.
- التحقق من أحقية الرسم المستخرج اعتمادا على الفحص المستندي.
- عدم وجود الفرق في عمل المدقق الجبائي من حيث كشف الأخطاء والتجاوزات الخاصة سنة 2010 الذي كان يعمل بنظامين.

- صعوبة ملائمة النظام الجبائي مع النظام المحاسبي المالي ،لكون التوجه الضريبي لم يكن ذا أولوية في الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

- عدم كفاية النّصوص القانونية التي لها علاقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي.

- عدم الاستفادة التامة من الكشوف المالية الحديثة وما تحتوي عليه من تغيرات جوهرية، قد تساعد المكلف من التهرب الضريبي بالنسبة للمدققين.

لقد أظهرت مخرجات النظام المحاسبي المالي فائدتها من خلال تقديم الكثير من المعلومات المالية وغير المالية.

كما يمكن أن يستفيد منها مستخدميها من خلال تحليل الوضع المالي ونتائج الأعمال وغيرها كاتخاذ القرارات ورسم السياسات في ظل البيئة المحاسبية الجديدة،وهذا ما يساعد إدارة الضرائب من الاعتماد عليها لتأكد من صحة التصريحات الجبائية والحد من التهرب الضريبي.

و قمنا بتلخيص مختلف هذه الدراسات في **الجدول(01)** التالي:

الدراسة	الهدف	النتائج
عكوش محمد امين 2011	تقديم نظرة عن الفكر المحاسبي ، وتقديم هيئات المعايير الحاسبية الجزائرية ومختلف الإصلاحات التي مست النظام المحاسبي الجزائري، معرفة كيفية الانتقال من المخطط الوطني إلي نظام المحاسبي	ارتباط المخططات و الوطنية وأنظمتها بطبيعة الاقتصاد المحلي ارتباطا وثيقا،وان المحيط الموجودة فيه يؤثر عليها،تطبيق المعايير المحاسبية يعزز من حرية تدفق رؤوس الموال بين مختلف الدول
صباحي نوال 2011	تطرق إلي متطلبات الإفصاح المحاسبي وتجربة الجزائرية من خلال تطبيق المعايير الحسابية الدولية من خلال تبني نظام المحاسبي المالي.	تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر أصبح من متطلبات الضرورية في الوقت الحالي،والعمل على ضرورة تكييف المنظومة المحاسبية لمسايرة نهج الإصلاح ومواكبة التطورات الحاصلة
لزعر محمد امين 2012	تعداد عيوب المخطط المحاسبي الوطني و فهم النظام المحاسبي، وإبراز أدوات وكيفية إجراء التحليل المالي	ضرورة التكوين المستمر للمحاسبين و الإطارات المتخصصة و تشجيع الهيئات المختصة، وعمل على تطوير بورصة الجزائر.
هاجر بكاري 2013	الوصول إلي خصائص و المتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومة المحاسبية، وإبراز مدي استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار	المعلومات المحاسبية لها دور حيوية في عملية اتخاذ القرار، المعلومات المحاسبية مستمدة من القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار.
حمزة العربي 2013	معرفة متطلبات السليمة للمعايير المحاسبية الدولية و توافقها بين البيئة الجزائرية و درجة تأثيرها على مهنة المحاسبة	وجود تأييد لتطبيق المعايير بين مختلف الهياكل رغم تفاوت درجات التأييد ، و إن البيئة و الثقافة جزائرية هي عائق الأكبر.

عمر لشهب 2014	إبراز التطورات التي مرت بها المحاسبة نتيجة التحولات الاقتصادية المتتالية نتيجة كبر حجم التعاملات اقتصادية و إعطاء نظرة حول المحيط الجزائري و أسباب ظهور التوافق المحاسبي	تكاليف عالية نتيجة انتقال من pcn إلي scf وذلك لتأخر الدارة الوصية من إصدار القوانين و ظهور صعوبة انتقال راجع لترسيخ مبادئ المخطط المحاسبي الوطني في المؤسسات الجزائرية حوالي 35 سنة، وعدم القدرة على توفير بيئة ملائمة لنظام مستمد من المعايير المحاسبية الدولية
سعيد عبد الحليم 2015	معرفة نجاح وقدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدي انسجام قوائمها المالية مع متطلبات الإفصاح و قواعد التقييم	المؤسسات الجزائرية لا تطبق قواعد التقييم المحاسبي المتعلقة بالقياس و الإفصاح المدرجة ضمن الملاحق مرفقة مع القوائم المالية
بولعراس صلاح الدين2016	إظهار مدي و جدوى الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلي النظام المحاسبي المالي وعرض دراسة مفصلة عن تقييم بنود القوائم المالية بين المخطط الوطني و المعايير المحاسبية و scf	وجود قصور كبير في القوائم المالية عند انتهاج الجزائر للمخطط المحاسبي ا الوطني كما أن النظام المحاسبي احدث عدت تغيرات جوهرية على مستوي القوائم المالية
عبد الكريم شناي 2016	معرفة التطورات التي تشهدها المحاسبة في الوقت الراهن، إلمام بمختلف الإصلاحات اقتصادية الأخيرة التي ميزت النظام المحاسبي ودور المعايير المحاسبية من خلال تبني النظام المحاسبي المالي و توضيح الآثار التي نتجت عن استخدام scf في تحسين نوعية المعلومة المالية	إن النظام المحاسبي مزال في بدايته الأولي لهذا لا يستطاع حكم على نتائجه و آثاره و أنها ستظهر في المدى القريب ، كما أن المؤسسات الاقتصادية لا تقوم بعملية تقييم لمعرفة القيمة الحقيقة و بالتالي عدم العمل بأهم عناصر النظام المحاسبي و أن قوائمها المالية تصدر بلقيمة المحاسبية التي تعتمد على القيم التاريخية فقط.
صافو فتيحة 2016	إبراز قواعد و أسس القياس في المحاسبة و تسليط الضوء على مبدأ الإفصاح، وتحديد دور القوائم المالية في طرق تواصل بين المؤسسة و مستخدمي البيانات المالية	أن النظام المحاسبي المالي لا يساير التطور المستمر للمعايير المحاسبية و معايير إبلاغ المالي مما احدث فجوة زمنية متباعدة ووجوب تقديم اقتراحات و أبعاد جديدة لنظام المحاسبي من اجل مسايرة البيئة المحاسبية الدولية.
محمد فيصل مايده 2017	إظهار نقائص المخطط الوطني و مدي قدرته علي مواكبة تغيرات التي تشهدها الجزائر و تطرق إلي التقارير المالية و معرفة الدوافع و الأسباب التي دفعت الدولة إلي تبنها	Scf هو إعادة لصياغة النظام المحاسبي الوطني المحاسبي وان عملية تسريع إلي تغيير المخطط الوطني جاء بعدة تطويرات للمؤسسة الجزائرية و تغير النظرة إلي المعلومات المصرح بها و تغيير طرق القياس حيث أن scf أفضل من مخطط الوطني.
عريفي عبد الرزاق 2017	إبراز انعكاسات النظام المحاسبي على عملية التحليل المالي في الوحدات الاقتصادية الجزائرية	أن مخرجات النظام المحاسبي المالي تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية كما أنها تلبي حاجيات المحلل المالي بشكل جيد
د خلف يوسف 2017	الوصول إلي الآثار الإفصاح المحاسبي في ضل النظام المحاسبي المالي على مختلف القوائم المالية و إبراز مختلف المداخيل المحاسبية المقترحة من طرف المفكرين لاكادمين و المنظمات المهنية من اجل تطوير المفهوم الإفصاح المحاسبي	مساهمة النظام المحاسبي scf يشكل جيد في تحسين الممارسات الحاسبية في المؤسسات الجزائرية ، رغم ذلك بقية الثقافة التي كانت سائدة في ضل المخطط المحاسبي الوطني وعمل نظام المحاسبي على إزالة مختلف الالتباسات و غموض الذي كان سائدة على عديدي من الممارسات المحاسبية مما ساعد في مسك محاسبة
لياس قلاب ذبيح 2017	عرض القوائم المالية و مدي إمكانية المدقق الجبائي من استفادة من مخرجات النظام المحاسبي المالي و تطرق إلي مدي تحسين عمله عن طريق استخراج المعلومات المالية والمحاسبية	إن عمل المدقق لم يرقي إلي المستوي المطلوب مقابل ماتقدمه الكشوف المالية الحديثة و ذلك لعدم قدرة تكيف النظام الجبائي مع النظام الحاسبي

علاقة البحث بالدّراسات السابقة

ميز هذه دراسة عن باقي الدراسات أنها اهتمت بمخرجات النظام المحاسبي بكافة عناصره في الفترة الحالية و في حالة التطبيق السليم لما جاء به النظام من مبادئ و تطويرات جديدة في القوائم المالية عن طريق أهمية استيعاب الخصائص المعلومات المالية خلال الدورة المحاسبية و أن دراسات السابقة لم تقدم أهمية كبيرة في حالة استخدام النظام المحاسبي أو احد مزاياه لان المنشأة الجزائرية إذا طبقت النظام المحاسبي بصفة جيدة قدمت لنفسها إضافة من ناحية التنظيمية و القانونية و بتالي مردودية اقتصادية كما حددت هذه الدراسة الشروط الواجب توفره في المعلومات المحاسبية أي أن قوائم مالية تمتاز بجودة ترقي لقوائم الدولية، رغم وجود العديد من الموعيقات التي تطرقت إليها الدراسات السابقة كما أن دراسة الميدانية في الوقت الراهن لعينة من مؤسسة جزائرية يقدم العديد من توضيحات الهامة من خلال بعض قوائمها المالية و مجموعة من الأسئلة مطروحة على لإطارات هذه المؤسسة، وما هذه الدراسة إلي إضافة لدراسات السابقة بوجهة نظر مختلفة نوعا ما.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

الدراسة الميدانية

تمهيد

بعد ما تطرقنا للدّراسة النظرية حول النظام المحاسبي scf المالي أثره على جودة القوائم المالية سنحاول من هذا فصل إسقاط الجانب النظري على الميداني وذلك من خلال إطار منهجي يسمح بتحديد المعلومات التي يجب خلاص إليها بهدف توصل إلي نتائج الميدانية التي تعزز من إجابة عن الفرضيات المقترحة و لتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بدراسة حالة في مؤسسة الدراسات الانجاز العمراني و قيام بمقابلات مع إطارات في المؤسسة وتوزيع استبيان وقيام تحليله للوصول إلي إجابات عن الفرضيات المقترحة.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات

تمثلت في استخلاص اثر النظام المحاسبي و ذلك من خلال المقابلات الرسمية، و بتوزيع الاستبيان من اجل تغطية جميع فرضيات الدراسة على عينة من المؤسسات لولاية تلمسان، وتمثلت في ثلاث فئات من لإطاراتها.

المطلب الأول:منهجية الدراسة

في دراستنا هذه اعتمدنا على المنهج الإحصائي و التحليلي لمختلف نتائج الجداول و الأشكال التي تعتبر من مصادر الاستبيان ، بغرض الوصول إلى الإشكالية المطروحة و الإجابة عن مختلف الفرضيات، وقد اعتمدنا على جمع المعلومات منها الأولية و التي تتمثل في مجموعة من الأسئلة في شكل استبيان موزع على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية تلمسان.،و كذا الثانوية وهي مجموعة الكتب والمذكرات .

المطلب الثاني: عرض الاستبيان

قمنا بعملية توزيع الاستبيان بغرض الوصول إلى مجموعة من النتائج لتكوين لمحة عن الدراسة و من الأجل تأكيد أو رفض الفرضيات التي قمنا بطرحها.

وتكون الاستبيان من جزأين :

- ✓ **الجزء الأول** : المعلومات الديموغرافية
- ✓ **الجزء الثاني:**محاور الاستبيان و انقسم إلى ثلاث محاور
  - ➢ **المحور الأول:** النظام المحاسبي
  - ➢ **المحور الثاني** : القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي
  - ➢ **المحور الثالث:** جودة القوائم المالية

كما تم استخدام المقياس الفئوي "ليكارت الخماسي"الذي يتكوم من 5 درجات لتحديد درجة إجابة العينة على كل من أسئلة الاستبيان ثم تحويل الإجابات إلى مجموعة من البيانات كمية يمكن العمل عليها إحصائيا على برنامج spss.

درجة المقياس	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
ترميز	1	2	3	4	5

المطلب الثالث:مجتمع الدراسة

تمثلت في ثلاث فئات متكون من محاسبين و إطارات مالية و رؤساء الغرف المالية و المحاسبة و الذي قدر عددهم ب 57

جدول(02) :يمثل توزيع الاستبيان على الإطارات

البيان	الموزعة	المسترجعة	الملغاة	المقبولة
الإطارات	**67**	**61**	**4**	**57**
النسبة	**100**	**91.04**	**5.97**	**85.07**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

✓ **صياغة الاستبيان : يتكون الاستبيان من 18 سؤال**

جدول (03): يمثل هيكل الاستبيان

الأقسام	المتغير	المحاور	العبارات	الأسئلة
القسم 1		المعلومات الديموغرافية	عبارة عن أسئلة شخصية لعينة الدراسة.	6 أسئلة
القسم 2	المتغير المستقل	المحور 1: النظام المحاسبي	لمعرفة العينة باستخدام النظام المحاسبي المالي في المؤسسة ومدي فعاليته	7 أسئلة
		المحور 2:القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي.	لإلمام العينة بمختلف القوائم المالية اثر استخدام النظام المحاسبي.	6 أسئلة
	المتغير التابع	المحور 3:جودة المعلومة المحاسبية.	لمعرفة جودة المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية	5 أسئلة

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

1) **أدوات التحليل الإحصائي**: قمنا بتحضير الاستبيان وتوزيعه على عينة من المؤسسات لدراسة بهدف الإجابة عن مختلف الأسئلة،ثم قمنا بتحميل الإجابات (البيانات) في شكلها العام بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS v23،من اجل تحليل ومعالجة البيانات باستخدام الأدوات التالية:

- التكرارات لوصف للعينة.

- النسب المئوية لوصف بيانات العينة وخصائصها.

-تحليل البيانات بعدة معاملات من خلال برنامج spss v 23

1- ثبات أداة الدراسة

2- أ- صدق الظاهري: هي أن العبارات التي يحتويها الاستبيان تسمح بجمع مختلق المعلومات بدقة ، تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المختصين في مجال المحاسبة، ذلك معرفة مدى ملاءمتها و اتساقها و سهولتها، كما تم تقديم مجموعة من نصائح وتوجهات أدت إلى إعداد الاستبيان وتوزيعه.

✓ **ب- معامل ألفا كرونباخ Alpha Chrombach** : هو معامل قياس درجة وثبات وصدق ، حيث انه كانت درجة المعامل 71% معنى هذا أن الاستبانة في صدق كامل تعطي نفس النتيجة، لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة ستتحصل على نتيجة71%

المبحث الثاني : تحليل النتائج دراسة الميدانية

بعد عملية استرجاع الاستبيانات الموزعة على مختلف فئات الدراسة التي تكونت من مجموعة من الإطارات قمنا بعملية ترميز البيانات و ادخلها للحاسوب ببرنامج spss ، كما قمنا إلى تطرق إلى بعض أساليب الإحصاء الوصفي و الاستدلال لتحليل البيانات الدراسة تمثلت على نحو التالي:

المطلب الأول : صدق الثبات

وذلك من اختبار معامل الثبات ألفاكرونباخ Alpha Chrombach ، من اجل لقياس ثبات الأداة وكذا صدق المحك، و عمل على التأكد من مصداقية المستجوبين و هو معامل يساهم في الغرض المطلوب و تكون قيمة معامل الثبات بين 0 و 1.

و قمنا بتأكد من ثبات الاستبيان عن طريق إجراء اختبار الفاكرونباخ و قد بلغت قيمته 0.71 وهي قيمة كافية لثبات أداة القياس.

جدول رقم(04) الفاكرونباخ

Statistiques de fiabilité	
عدد الفقرات	قيمة الفاكرونباخ
18	,710

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

يبين جدول ثبات لأداة القياس، أ ن هناك 18 عبارة، و أن معامل أغلفا كرونباخ كان مرتفع و موجب .

- **الصدق الذاتي:**

يتم حساب صدق الذاتي عن طريق المعادلة التالية: **صدق الذاتي =** $\sqrt{\text{معامل الثبات}}$

الجدول (05): ثبات وصدق أداة الدراسة n=57.

الأبعاد والمتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
الإجمالي	18	0,710	0,842

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

نلاحظ أن ثبات الاتساق الداخلي الكلي لأداة الدراسة بلغ 0,710 أي 71%، وهي نسبة ملائمة لأهداف الدراسة، كما تعتبر جميع معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة مرتفعة وملائمة لغرض هذه الدراسة، مما تقدم لنا مصداقية من صحتها وصلاحية تحليل النتائج.

و قد بلغ معامل الصدق الإجمالي نسبة 0.842 أي 84 %، و بالتالي يعبر عن صدق الأداة.

المطلب الثاني: تحليل أفراد مجتمع الدراسة.

البيانات العامة سيتم عرض وتحليل توزيع أفراد الدراسة حسب خصائصهم الشخصية وتشمل كل من: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية وقسم العمل.

الجدول (06): توزيع أفراد عينة الدراسة n=57.

المتغير	الفئات	التكرار	النسب المئوية
الجنس	ذكر	39	%68.4
	أنثى	18	%31.6
المجموع		57	%100
العمر	أقل من 30 سنة	38	%66.7
	من 30 إلى 40 سنة	14	%24.6
	أكثر من 50 سنة	5	%8.8
المجموع		57	%100
المستوى التعليمي	ليسانس	37	%64.9
	ماستر	15	%26.3
	ماجستير	5	%8.8
	أخرى	0	%0
المسمى الوظيفي	محاسب	20	%35.1
	إطار مالي	23	%40.4
	رئيس المصلحة المالية	14	%24.6
المجموع		57	%100
الخبرة المهنية	اقل من 05 سنوات	10	%17.5
	من 05 إلى 10 سنوات	19	%33.3
	من 10 إلى15 سنوات	17	%29.8
	أكثر من 15	11	%19.3
المجموع		57	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

الشكل (03): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

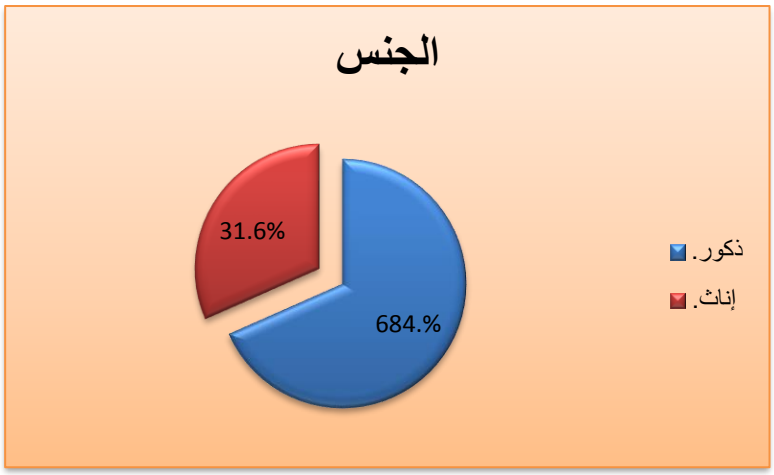

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

① **الجنس:** يتبين من خلال الجدول أعلاه أن عدد أفراد عينة الذكور بلغ نسبة 68.4% يقابله 31.6 % من إناث، مما يبين احتكار الذكور لهذا المجال ، حسب هذا الإستبيان

الشكل (04): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

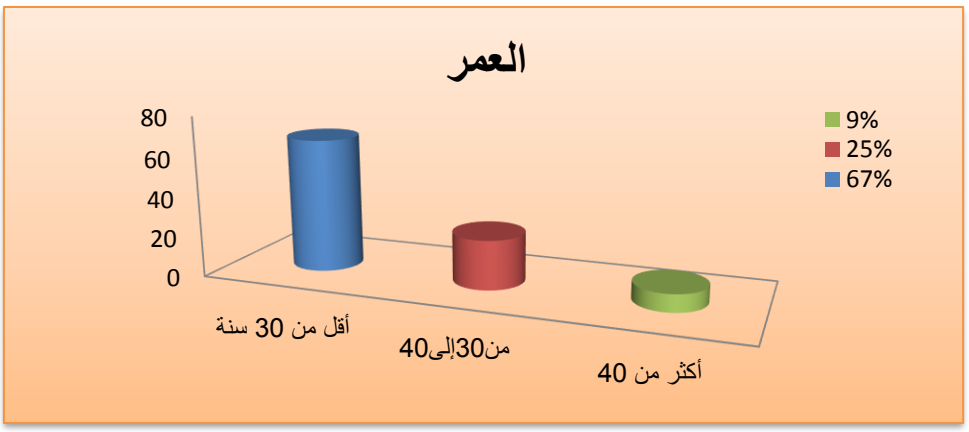

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

② **العمر**: يتبين أيضا من خلال الجدول السابق أن الفئة (أقل من 30 سنة) احتلت المرتبة الأولى من حيث النسبة لتليها الفئة المحصورة(من 30إلى40) في الرتبة الثانية بنسبة 24.6%، ثم تأتي في الرتبة الثالثة الفئة (أكثر من 40) بنسبة 8.8%، ، ومن خلال هذه الأرقام والنتائج يتضح أن غالبية فئة مستجابة لها دراية بنظام المحاسبي الجديد و ينتمون إلى الفئة العمرية الأقل من 30 سنة.

الشكل (05): توزيع فئات المستوى التعليمي

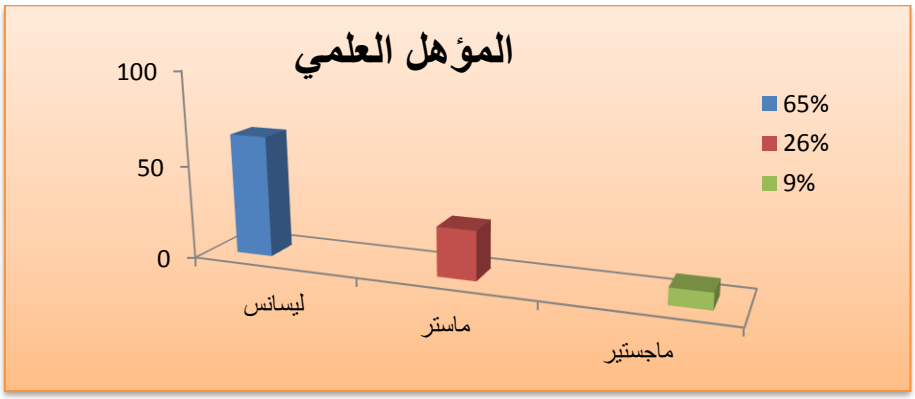

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

③ **المستوى التعليمي**: يتضح من الجدول أن نسبة المؤهل العلمي في طور الليسانس يمثل أكبر نسبة في العينة بقيمة 64.9%، ثم يليه بنسب المؤهل العلمي في طور الماستر بنسبة24.6%، أما في المرتبة الثالثة فيأتي طور الماجستير بنسبة 8.8%، وبعد قراءة في النتائج نستنتج أن فئة ليسانس هي المسيطرة على المهنة المحاسبية بنسبة أكبر حسب هذا الاستبيان.

الشكل(06) :التخصص العلمي

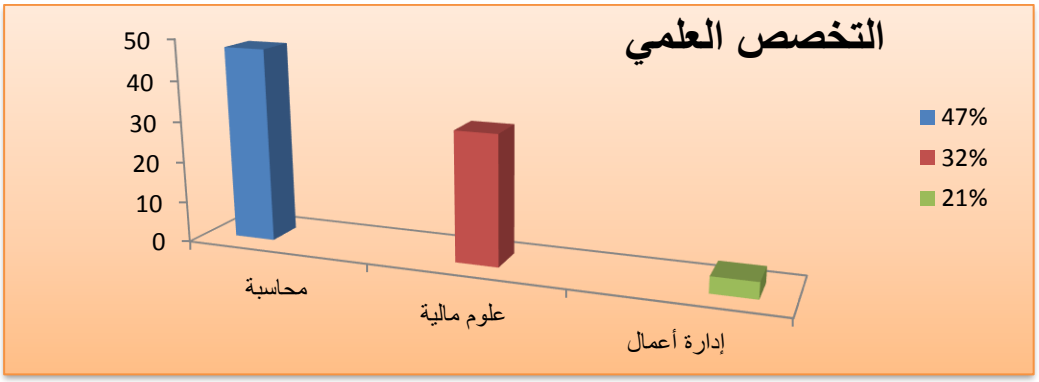

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

④**التخصص العلمي**: مثلت نسبة 47.4 بالمائة المستجوبين الحاملين لشهادة محاسبة، و هذا يتماشى مع متطلبات الإستبيان. أما في شهادة في العلوم المالية نسبة 31.6 بالمائة و إدارة الأعمال نسبة 21.1 بالمائة.

الشكل(07): المسمى الوظيفي

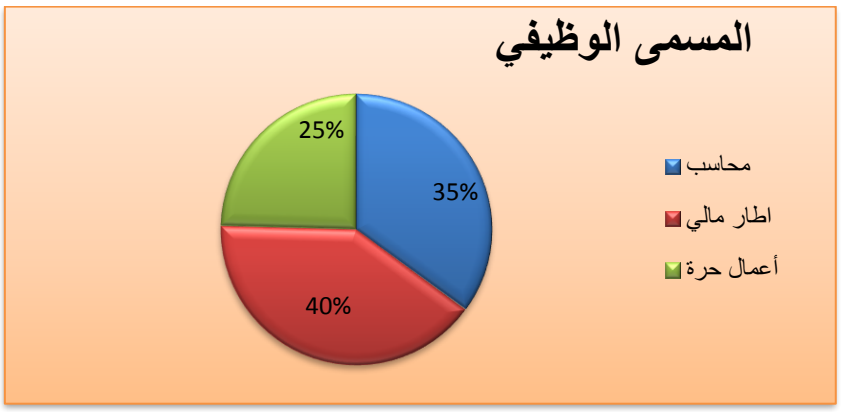

⑤ **المسمى الوظيفي**: حسب النتائج احتلت فئة المسمى الوظيفي (إطار مالي) المرتبة الأولى بنسبة 40.4%، لتليها فئة المحاسب بنسبة 35.1%، وبلغت فئة رئيس المصلحة المالية نسبة 24.6% .

المطلب الثالث :تحليل نتائج

تم اختيار مجموعة من العبارات الاستبيان عشوائيا و قيام بمجموعة من تحاليل خاصة بنزعة المركزية و معاملات التشتت تمثل في الانحراف المعياري

الجدول(07): تحليل بعض عبارات الاستبانة الخاصة بجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي

Statistiques

		قياس عناصر القوائم المالية وفقا للقيمة العادلة يوفر معلومات جيدة عن أداء المؤسسات	تعد قائمة التدفقات النقدية للخزينة من أهم القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي	القوائم المالية تقدم معلومات مالية لمختلف احتياجات الإدارة الأزمة لاتخاذ القرار	القوائم المالية توفر للمؤسسة معلومات نوعية تتميز بدرجة عالية من الوضوح	القوائم المالية تتسم بمعلومات سهلة وقابلة للفهم	التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي يهدف إلى تحسين عملية تقييم ومقارنة أداء المؤسسات.
N	Valide	57	57	57	57	57	57
	Manquant	1	0	0	0	0	0
متوسط الحسابي		1,6607	1,8421	1,3684	1,4912	1,9123	1,4211
الوسيط		1,0000	1,0000	1,0000	1,0000	2,0000	1,0000
الانحراف المعياري		,97751	1,06552	,61620	,88888	1,03993	,73064

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

بعد تحصل عل درجات مقاييس النزعة المركزية و مقاييس التشتت لبعض عبارات الاستبيان توصلنا إلى أن الانحرافات مرتفعة في جميع الأجوبة و بالتالي وجود تشتت، و هذا ما ينتج عن مصداقية الأجوبة أي عينة لها علاقة و ملمة بنظام المحاسبي و مخرجاته وعلى دراية بالمعلومات المحاسبية و عبارات الاستبيان ، عندما يكون منخفضا (مثل $0.5 - 0.4$) يعني أنه هناك تقارب في الآراء و عدم وجود تشتت كبير في إجابات عينة الدراسة حول المتغير المدروس و في هذه الدراسة كل الانحرافات مرتفعة إذن تشتت في الإجابات مما يدل على المصداقية حيث أن الفئات المكونة للعينة تنتمي لقطاعات مختلفة لها علاقة بموضوع ،وعلى اختلاف المراتب التي ينتمون لها المستجوبون يؤدي حتما إلى اختلاف أدائهم و وجهات نظرهم حول موضوع الدراسة ، أما درجة لاتجاه فبينة الجواب الذي اختاره أغلب أفراد العينة.

نلاحظ أن الحد لأدنى للمتوسط المرجح هو 1.3684ويخص "القوائم المالية تقدم معلومات مالية مختلفة لاحتياجات الإدارة....."أي آن الأجوبة حول هذا السؤال كانت اقل تشتتا مما يثبت صحة الفرضية.

الجدول(08): قياس عناصر القوائم المالية وفقا للقيمة العادلة يوفر معلومات جيدة عن أداء المؤسسات

قياس عناصر القوائم المالية وفقا للقيمة العادلة يوفر معلومات جيدة عن أداء المؤسسات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	34	59,6	60,7	60,7
	موافق بشدة	12	21,1	21,4	82,1
	محايد	5	8,8	8,9	91,1
	معارض	5	8,8	8,9	100,0
	Total	56	98,2	100,0	

Manquant	Système	1	1,8		
Total		57	100,0		

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

الشكل(08): قياس عناصر القوائم المالية وفقا للقيمة العادلة يوفر معلومات جيدة عن أداء المؤسسات

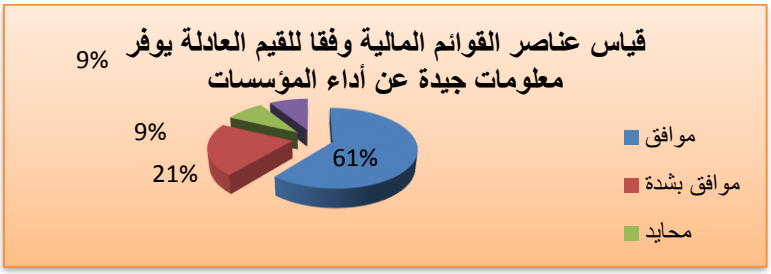

من خلال نتائج المتحصل عليها من مخرجات SPSS تبين أن نسبة 61% من إجابات الأفراد أجمعت على الموافقة بأن المعلومات ذات فائدة توفرها عناصر قياس القيمة العادلة وتلها فئة الموافقة بشدة بنسبة21% أما نسبة المتبقية فتقسمها الأفراد بتساوي و هذا دليل أن المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي تلعب دورا هما،

الجدول(09): قائمة التدفقات النقدية للخزينة من أهم القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي

تعد قائمة التدفقات النقدية للخزينة من أهم القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	30	52,6	52,6	52,6
	موافق بشدة	13	22,8	22,8	75,4
	محايد	7	12,3	12,3	87,7
	معارض	7	12,3	12,3	100,0
	Total	57	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

الشكل (09): قائمة التدفقات النقدية للخزينة من أهم القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي

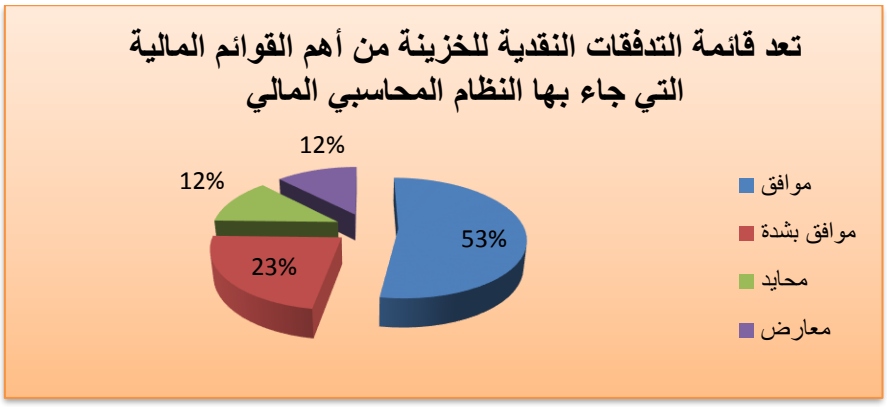

النسب المتحصل عليها من الجدول و التي كانت النسبة الأكبر للموافقة نسبة 22.8% للموافقين بشدة، بأن التدفقات النقدية للخزينة من أهم القوائم المالية مقابل نسبة 7% من معارضين و محايدين يعزز من فرضية أن scf أثرا القوائم المالية التي تعرضها المؤسسة عكس مكان عليه المخطط المحاسبي الوطني.

الجدول(10): القوائم المالية تقدم معلومات مالية لمختلف احتياجات الإدارة اللازمة لاتخاذ القرار

القوائم المالية تقدم معلومات مالية لمختلف احتياجات الإدارة الازمة لإتخاذ القرار					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	موافق	40	70,2	70,2	70,2
	موافق بشدة	13	22,8	22,8	93,0
	محايد	4	7,0	7,0	100,0
	Total	57	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

الشكل(11): القوائم المالية تقدم معلومات مالية لمختلف احتياجات الإدارة الأزمة لاتخاذ القرار

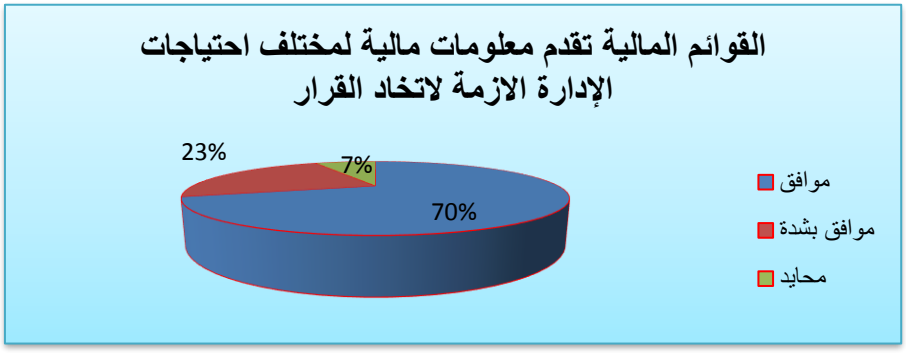

يبن الشكل التالي أن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي أنها تقدم معلومات لازمة لاحتياجات مختلف مستخدمين من اجل اتخاذ قرارات صائبة تضمن مردودية جيدة. حيث أن نسبة70% من الموافقة أفراد العينة دالة على صحة المعلومة و بتالي وجود قيمة للقوائم المالية وجودها تكمن في المعلومة المقدمة.

الجدول(11): القوائم المالية تتسم بمعلومات سهلة وقابلة للفهم

القوائم المالية تتسم بمعلومات سهلة وقابلة للفهم				
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق	28	49,1	49,1	49,1
موافق بشدة	11	19,3	19,3	68,4

محايد	13	22,8	22,8	91,2
معارض	5	8,8	8,8	100,0
Total	57	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

الشكل(11): القوائم المالية تتسم بمعلومات سهلة وقابلة للفهم

سهولة المعلومات المعروضة في القوائم المالية وسهولة استيعابها دفعت أفراد أغلبية العينة بإجابة بالموافقة حيث بلغة 49% و19% من الموافقين بشدة هذا دليل على جودة المعلومة المحاسبية المتولدة من القوائم المالية وبتالي مساهمة في أداء الأفراد من اجل تحسين مردودية المؤسسة عدم الوقوع في التباسات و غموض

الجدول(12): التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي يهدف إلى تحسين عملية تقييم ومقارنة أداء المؤسسات

التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي يهدف إلى تحسين عملية تقييم ومقارنة أداء المؤسسات.					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	موافق	40	70,2	70,2	70,2
	موافق بشدة	11	19,3	19,3	89,5
	محايد	5	8,8	8,8	98,2
	معارض	1	1,8	1,8	100,0
	Total	57	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 2

الشكل(12):التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي يهدف إلى تحسين عملية تقييم ومقارنة أداء المؤسسات

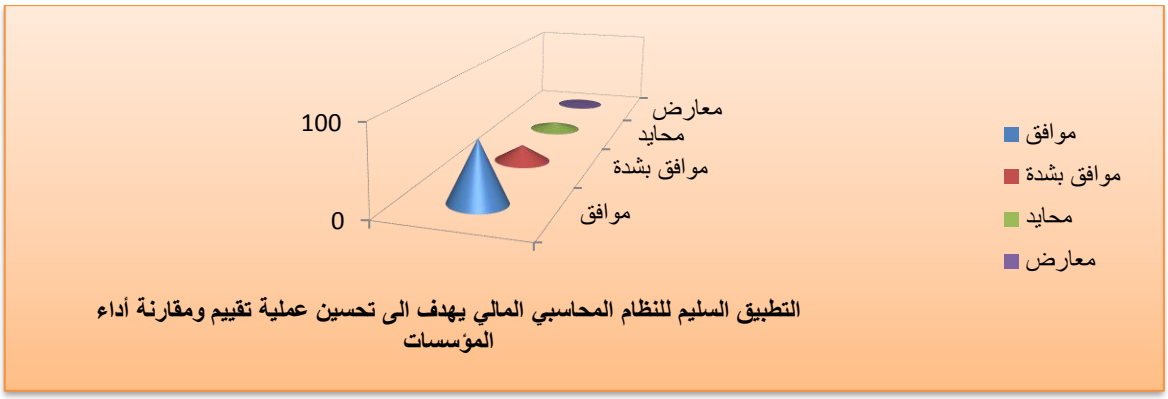

من خلال النتائج المحصل عليها يتبين لنا أن نسبة الموافقين و التي تقدر بنسبة 40% تؤيد بأن التطبيق السليم للنظام المالي المحاسبي يهدف إلى تحسين عملية تقييم و مقارنة أداء المؤسسات

3- درجة الارتباط بين المحاور

وتم دراسته عن طريق معامل الارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(13):معامل الارتباط بين محاور الاستبيان Corrélations

Corrélations				
		المحور1	المحور2	المحور3
المحور1	Corrélation de Pearson	1	,448**	,425**
	Sig. (bilatérale)		,000	,001
	N	57	57	57
المحور2	Corrélation de Pearson	,448**	1	,389**
	Sig. (bilatérale)	,000		,003
	N	57	57	57
المحور3	Corrélation de Pearson	,425**	,389**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,003	
	N	57	57	57
**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).				

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

من خلال نتائج الجدول تبين أن نسبة الارتباط بين المحاور الثلاثة كانت ضعيفة طردية، وهذا مما يلزم من تحسين فاعلية النظام المحاسبي بصفة متجددة من خلال تحسين القوانين، و تفعيل هيئات محاسبية هادفة إلى تحسين و رفع من المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية .

المطلب الرابع: تقييم النموذج من الناحية القياسية والإحصائية.

بعد ثبوت من صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية و الإقتصادية سنقوم بعملية الدراسة من ناحية القياسية لمعرفة مدى ملاءمتها و تطابقها وتجانسها مع الفرضيات المتعلقة بها.

✓ **النموذج:**

$$y_i = B_1 + B_2X1_i + B_3X_{2i}$$

1 – اختبار الفرضية :

تمثلت نتائج النموذج الخطي للأداء على شكل الأتي:

تحصلنا عليها من مخرجات spss

$Y_i = 0.495 + 0.335\ X_1 + 0.317\ X$

$N = 57\ R^2 = 0.479$ $F = 8.052$ $P_{rob} = 001$

2 – معامل الارتباط:

لدينا $R^2 = 0.479$، إذن: المتغيرات المستقلة المختارة في النموذج (النظام المحاسبي و القوائم المالية) المتعلقة بجودة المعلومة المحاسبية أي تفسر بنسبة متوسطة،أي هن علاقة طردية بالمتغير التابع وهو ما يؤكد أن استخدام النظام المحاسبي له اثر كبير على جودة القوائم المالية.

3 – اختبار t:

الجدول (14):Coefficients[a]

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,495	,291		1,700	,095
	X_1	,335	,143	,313	2,343	,023

	X_2	,317	,171	,249	1,862	,068
a. Variable dépendante :yi						

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

يسمى هذا الجدول بجدول المعاملات، و هو يبين عدة نتائج أولها قيم الميل و مبدأ خط الانحدار، بالإضافة أنه يجيب على الفرضيات المتعقلة بالميل و مبدأ خط الانحدار.

حيث مبدأ خط الانحدار الذي يمثل الحرف a من معادلة المستقيم $y=a+bx$ تكون كالتالي $y=0.495+0.335x_1$ و هي تمثل معادلة خط الانحدار للمتغير المستقل الأول النظام المحاسبي . بينما المستقل الثاني القوائم المالية تكون معادلة الانحدار بالشكل التالي $y=0.495+0.317x_2$.

اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج فرديا (اختبار t) .

نتيجة اختبار t على فرضيات ميل خط الانحدار للمتغير المستقل الأول 2.343 بينما على فرضيات ميله للمتغير الثاني 1.862 و مبدأ خط الانحدار 1.700

و عند دراسة قيم sig نجد أن القيم 0.095 و 1.862 مرفوضة لأنها تحقق فرضية العدم بينما 0.023 مقبولة لأنها تحقق الفرضية البديلة فتصبح معادلة الانحدار هي$y= 0.495+0.335$

$0.023\%<0.05\%$ هذا يبين أن x_1 مفسرة إحصائيا و اكبر من الاحتمالية (نرفض H_0) وB مفسرة إحصائيا هذا يعني أي تغير في النظام المحاسبي يؤدي حتما إلى جودة المعلومة المالية

أن المتغير X_2 غير مفسرة إحصائيا عند $\propto = 5\%$، لأن درجة المعنوية $\propto = 5\%$ أصغر من الاحتمالية(قبول H_0)، ومفسرة إحصائيا عند $\propto = 10\%$ وهو ما يؤكد أن تغير في القوائم المالية لا يؤدي حتما إلى تغير في المعلومة المحاسبية.

4 –اختبار F

جدول رقم (15)ANOVA

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carrémoyen	F	Sig.
1	Régression	3,555	2	1,777	8,052	,001[b]
	Résidu	11,920	54	,221		
	Total	15,475	56			
a. Variable dépendante :yi						
b. Prédicteurs : (Constante), x1i,x2i						

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 23

اختبار F: النموذج ليس ذو معنوي عند H_0

$H_0 : B_1 = B_2 = B_3$

$F_{CAL}=8.052$

جدول تحليل تباين خط الانحدار : و هو يدرس مدى ملائمة خط الانحدار البيانات و فرضيته الصفرية، و هو يبين التالي :

1-مجموع مربعات الانحدار 3.555 و مجموع مربعات البواقي هو 11.920 و مجموع مربعات الكلي 15.475.

-درجة الحرية هي 2 و درجة حرية البواقي 54

- معدل مربعات الانحدار هو 1.777 و معدل مربعات البواقي هو 0.221.

-قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 8.052.

-مستوى دلال اختبار 0.001 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.005 فنرفضها و بالتاي فإن خط لانحدار يلائم البيانات

- ✓ نسبة التباين المفسر من طرف الانحدار اكبر بكثير من التباين غير المفسر من طرف الانحدار و لذلك فإن قيمة Fالمحسوبة تساوي 8.052
- ✓ $P_{rob} = 0,001 < \propto = 5\%$ ، نرفض H_0، وبالتالي النموذج ككل ذي معنوية إحصائية عند $\propto = 5\%$

وبالتالي التغيرات المستقلة المختارة ضمن النموذج تفسر نسبة كبيرة من المتغير التابع

خلال تحليل مختلف نتائج الإحصائية التي تحصلنا عليها بعد استعمال أدوات الدراسة ، قمنا ببناء فكرة للإجابة على إشكالية الموضوع و التأكد من صحة الفرضيات من عدمها كالتالي:

الفرضية الأولى : من خلال نتائج المتحصل عليها تبينا لنا أن استخدام النظام المحاسبي أدى إلى تحسين مردودية المؤسسة حيث أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بموافق و موافق بشدة

الفرضية الثانية : أكدت لنا نتائج تحليل الإستبيان أن النظام المحاسبي احدث عدة تغيرات فيمل يخص طريقة عرض و إعداد القوائم المالية

الفرضية الثالثة : من خلال مخرجات نظام SPSS تأكد لنا أن عرض القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي أدى إلى توفر معلومات مالية ذات جودة قابلة للاستعمال من قبل مستخدميها.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات معتمدين في ذلك على طريقة الاستبيان حيث تم توزيعه على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، و التي تمثل العينة المستهدفة و بعد معالجة البيانات و تحليلها من خلال استخدام برنامج SPSS توصلنا إلى أن استخدام النظام المحاسبي أدى إلى تحسين مردودية المؤسسة و توفير معلومة محاسبية ذات نوعية تساعد مستخدميها في اتخاذ مختلف القرارات.

خاتمة:

يمكن القول أن النّظام المحاسبي المالي هو نظام حركي ديناميكي يتماشى و متطلبات الحياة الاقتصادية الذي بدوره يساير التّغيرات على المستوى الدولي إلى حد ما و ذلك لما له من أهمية في الحكم على مصداقية المعلومة المالية الواردة في القوائم المالية كما يعتبر خطوة نحو الأمام لما له من آثار ايجابية على ا لمؤسسة الاقتصادية ففي ظل هذا النّظام أصبحت القوائم المالية أكثر ملائمة ووضوح وثبات من حيث الشكل و المضمون حيث تم إضافة قائمة مهمة ألا و هي قائمة تدفقات سيولة الخزينة بالإضافة إلى جدول تغيرات حركة رؤوس الأموال كما أصبحت أكثر فعالية من حيث المعلومة المالية فهي تقدم الرصيد الحقيقي للمؤسسة أي الرصيد المالي عكس ما كانت عليه في ظل المخطط المحاسبي الوطني حيث أنها كانت تقدم فقط الرصيد المحاسبي و بالتالي يمكن تقييمها من سنة إلى أخرى و كذا بين المؤسسات مما يسمح لمستخدميها معرفة مدى أداء المؤسسة،أما فيما يخص المعلومة المالية أصبحت لها مميزات وخصائص تتميز بها حتى يمكن قبولها لاتخاذ القرارات من طرف مستعمليها كما تجدر الإشارة أنه لابد من تسريع وتيرة العمل لإيجاد حلول لإنشاء سوق مالية أو على الأقل مكاتب مختصة و معتمدة للتقييم حتى تكون لدينا صورة صادقة و عادلة لمختلف أصول المؤسسة من جهة وتقريب وجهات النظر بين ممتهني المحاسبة والقائمين على النّصوص الجبائية من جهة أخر بغية التّقليل من الفرو قات و الاختلافات الحاصلة .

النتائج

- ❖ استخدام النظام المحاسبي اكسب المحاسبة الجزائرية خبرة و حنكة في التعامل مع القوائم المالية
- ❖ استخدام النظام المحاسبي جعل من القوائم المالية أكثر فعالية وإفادة لاحتياجات المستخدمين و أكثر اعتمادا عليها.
- ❖ أن المعلومات المحاسبية لها دور فعال في تحسين عملية اتخاذ القرارات
- ❖ إدارة المؤسسة تعتمد على المعلومات المستمدة من القوائم المالية يحسن من أداء المؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة و قرارات الصائبة

قائمة المراجع

الكتب.

- منصور حامد وآخرون "أصول المحاسبة المالية في المشروع تجاري القاهرة " طبعة الأولى مصر 2017
- طه عبد الفتاح احمد مصطفي المعايير الدولية لأصول المحاسبة، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،،طبعة الأولى 2016
- عمر لشهب تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة، الناشر مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية الطبعة الأولى،2014
- لخضر علاوي "نظام المحاسبة المالية سير الحسابات و تطبيقاتها " باب العزوز الجزائر طبعة مصححة ومنقحة 2014
- – كتوش عاشور " المحاسبة العامة أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفقا لنظام المحاسبي المالي scf" طبعة الثانية 2013
- علي عبد الله شاهين " النظرية المحاسبية إطار الفكري التحليلي" مكتبة الآفاق لنشر غزة سنة 2011
- .عبد الرحمان عطية"المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي المالي الجديد) دار النشر جيطلي بورج بوعريرج 2009
- محمد جمال علي هلالي .دكتور عبد الرزاق شحادة "محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية و شركات التأمين) دار منهاج لنشر عمان الطبعة الأولى 2009.

- عبد المالك عمر زيد، المحاسبة المالية في الإسلامي، الجزء الأول ، إطار التاريخي للمحاسبة ط1،دار اليازوري،عمان الأردن 2002،
- طارق عبد العال حماد "شرح معايير المحاسبية الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والمصرية " الجزء الأول –كلية التجارة – جامعة عين الشمس سنة 2002
- خالد جمال جعرات،مبادئ المحاسبة المالية،ط2،دار إثراء النشر و التوزيع عمان،2009

مجلات

- حسين جميل غافل البديري "أثر جودة المعلومات المحاسبي في القوائم المالية علي قرارات مستخدميه دراسة تطبيقية في مجموعات شركات عراقية" مجلة غري جامعة الفرات العراق المجلد رابع عشر عدد 1، 2018
- لياس قلاب و أ.د. وسيلة بن ساهل "دور مخرجات النظام المحاسبي المال في تحسين عمل المدقق الجبائي دراسة تحليلية لملف جبائي الخاضع لتدقيق المصوب "مجلة البحوث الاقتصادية جامعة ام البواقي العدد الثاني 2017
- رائد جميل جبر "إمكانية تطبيق معايير التقرير المالية الدولية في المؤسسات الأهلية الحلية دليل من فلسطين" مجلة البحوث الإقتصادية والمالية جامعة ام البواقي المجلد الرابع العدد الثاني 2017
- فاطمة الزهراء قرامز "تطوير نظام المعلومات المحاسبي كحتمية للمؤسسات اقتصادية دراسة حالة النظام المحاسبي في الجزائر" مجلة البحوث الاقتصادية ام البواقي العدد الثالث،2017
- احمد بوراس.محمد بوطلاعة "مساهمة النظام المحاسبي في تعزيز مبادئ حوكمت الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في شرق الجزائري "مجلة البحوث الاقتصادية العدد الثالث، أم البواقي 2015
- عمار بن عيش " معوقات تطبيق النظام المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية" دراسة حالة ولاية بسكرة مجلة جزائرية للتنمية الإقتصادية عدد 1- ديسمبر 2014
- – قورين حاج قدور" اثر تطبيق النظام المحاسبيscf على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ضل تكنولوجيا المعلومات " مجلة الباحث عدد 10-2012

مذكرات

- محمد طيفور امينة " دراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ضل ifrs/ias مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة بن بوعلي شلف 2017
- سعيد عبد الحليم"محاولة تقيم الإفصاح القوائم المالية في ظل النظام تطبيق النظام المحاسبي المالي" رسالة دكتوراه جامعة محمد الخيضر بسكرة 2015
- حامدي علي " اثر جودة المعلومة المحاسبية على صنع القرارات في المؤسسات اقتصادية الجزائرية" رسالة ماجستير جامعة خيضر بسكرة2015

- عبد الرزاق حسن يخ " دور حوكمت الشركات في تحقيق المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سعر السهم" مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة غزة 2012
- هني محمد فؤاد "طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة بن بوعلي شلف
- ربح طوبرات "علاقة المعلومة المحاسبية بمستوي الإفصاح في القوائم المالية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة لمسيلة 2014

ملتقيات و قوانين

- القانون رقم:07-11بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي المادة:440-1و240-2
- سفيان نقماري " واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي العوائق و الرهانات" ملتقي وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية 14 جانفي 2013.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

استبيان

السّلام عليكم

يسر الطالب أن يضع بين أيديكم هذا الاستبيان للحصول على آرائكم لاستفتاء المعلومات و البيانات المتعلقة بالدراسات الميدانية و ذلك استكمالا للحصول على شاهدة تخرج ماستر 2 تخصص محاسبة و جباية من كلية العلوم الاقتصادية و التجارية من جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان بعنوان:

" أثر استخدام النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية"

لهذا أطلب من سيادتكم التّكرم بالإجابة على جميع فقرات الاستبيان علما بأن النتائج التي سنتوصل إليها متوقفة على مصداقية الإجابة في جميع أسئلة الاستبيان

البيانات الشّخصية:

يرجى وضع العلامة (X) أمام الإجابة المناسبة:

-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

-العمر: أقل من30 ☐ من 30 إلى 40 ☐ أكثر من 40 ☐

-المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ خرى ☐

-التّخصص العلمي

محاسبة ☐ علوم مالية ☐ إدارة أعمال ☐ أخري ☐

-الخبرة المهنية

أقل من 05 سنوات ☐ من 05إلى 10 ☐ من 10 إلى 15 ☐ أكثر من 15 ☐

-المسمّى الوظيفي

محاسب ☐ إطار مالي ☐ رئيس مصلحة المالية والمحاسبة ☐

المحورالأول: النظام المحاسبي المالي						
الرقم	**البيان**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معارض**	**معارضبشدة**
1	إنّ استخدام النظام المحاسبي المالي له أثر ايجابي على مردودية المنشآت الاقتصادية					
2	يشمل النظام المحاسبي المالي على القواعد والمعايير التي تعالج كافة الأحداث المالية والاقتصادية					
3	يضمن النظام المحاسبي المالي إنتاج معلومة محاسبية و مالية ملائمة و موثوق بها تعين مستخدميها في اتخاذ القرارت.					
4	النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية يساهم في حل مجمل المشاكل التي تواجه المحاسبين.					
5	إن استخدام النظام المحاسبي المالي يعمل على الحد من مشكلة عدم التماثل للقوائم المالية بين المؤسسات الاقتصادية.					

6	النّصوص القانونية الصادرة إلى حد الآن كفيلة بالاستخدام الملائم للنظام المحاسبي المالي					
7	التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي يهدف الي تحسين عملية تقييم ومقارنة أداء المؤسسات					

المحورالثاني: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.						
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	القوائم المالية في ظل النظام المالي المحاسبي أصبحت أكثر وضوحا من حيث المضمون و الشكل.					
2	القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي تحتوي على معلومات ذات جودة ومصداقية					
3	صعوبة تقييم بعض عناصر القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية نتيجة لعدم توفر سوق مالي أو مكاتب معتمدة ومختصة في مجال التقييم.					
4	قياس عناصر القوائم المالية وفقا للقيمة العادلة يوفر معلومات جيدة عن أداءالمؤسسة					
5	تعد قائمة التدفقات النقدية للخزينة من أهم القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي					

6	القوائم المالية تقدم معلومات مالية لمختلف احتياجات الإدارة اللازمة لاتخاذ القرار					

المحورالثالث: جودة المعلومة المالية						
الرقم	**البيان**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معارض**	**معارض بشدة**
1	القوائم المالية توفر للمؤسسة معلومات نوعية تتميز بدرجة عالية من الوضوح.					
2	القوائم المالية تتسم بمعلومات سهلة و قابلة للفهم					
3	إعداد القوائم المالية يزيد من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومة المحاسبية					
4	المعلومة المالية التي تقدمها القوائم المالية من تطبيق النظام المحاسبي المالي لا تتحيز إلى فئة معينة من المستخدمين					
5	التزام المؤسسة بعرض ثابت للقوائم المالية يؤدي إلي توليد معلومات ذات جودة عالية					